كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي ومعالجته لمنكر الحديث

أبو بكر بن الطيب كافي

الحمد لله رب العالمين،والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، محمد وآله وصحبه، وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين، وبعد:

أهمية البحث:

فإن البحث في ألفاظ الجرح والتعديل والتعرف على دلالات مصطلحاتها، وتتبع مناهج الأئمة النقاد في استعمالاتهم لها، والنظر في طرائقهم في إطلاقاتهم لها، وما يترتب عليها من أحكام تتعلق برجال الحديث، من الأهمية بمكان. فمازال أئمة الحديث يحثون طلاب العلم ويوجّهون هممهم إلى العناية بهذه الألفاظ، ومعرفة مراد كل إمام منها باستقراء استعماله لها، للخروج بحكم دقيق وواضح، يتماشى مع منهج الأئمة العملي وما ينقل عنهم من أقوال نظرية عامة. قال السخاوي: "... فمن نظر في كتب الرجال ككتاب ابن أبي حاتم، و**الكامل** لابن عدي و**التهذيب**، وغيرها، ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بتتبعها، ووضع كل لفظة بالمرتبه المشابهة لها، مع شرح معانيها لغة، واصطلاحا لكان حسنا، وقد كان شيخنا[1] يلهج بذكر ذلك فما تيسّر، والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم، لما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك"[2].

1- أي الحافظ ابن حجر العسقلاني.

2- أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**،تحقيق وتعليق: الشيخ على حسين علي، طبع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، المملكة العربية السعودية، 1424هـ/ 2003م، ج 2، ص 109-110.

وقال الذهبي: "ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح وما بين ذلك، من العبارات المتجاذبة، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة..."[3].

ومن الألفاظ التي كثر استعمالها في كتب الجرح والتعديل كثرة لافتة للانتباه ـ كما سيأتي بيانه ـ لفظ "منكر الحديث"، ومع كثرته لم نجد له مدلولا واضحا ومحددا متفقا عليه عند المحدثين، بل نجد فيه اختلافا واضطرابا سواء في تحديد مفهومه ودلالته، أم في تحديد حكمه ومرتبة من وصف به، يصل هذا الاختلاف إلى حد التعارض والتناقض، فمن قائل: "لا تحل الرواية عمن وصف به" إلى قائل "يكتب حديثه ويعتبر به"، وغير خاف ما يترتب على هذا الاختلاف من تباين في الحكم على المرويات صحة وضعفا.

لذا حاولنا في هذا البحث أن نتعرف على مدلول هذا المصطلح، واستعمالاته وحكم من وصف به، عند إمام كبير من أئمة النقد، هو الإمام ابن أبي حاتم الرازي.

أسباب البحث ودوافعه:

وقد تم اختيار هذا الإمام موضعا للدراسة لعدة أسباب، نذكر منها الآتي:

1- إمامة الرجل وتقدمه في هذا الشأن، وكونه من أبرز من يعتمد قولهم في الجرح والتعديل.

2- كثرة استعماله لهذا المصطلح في حكمه على الرجال كثرة واضحة بإطلاقات متنوعة.

3- اقتران عباراته النقدية في أحايين كثيرة بما يعلل به أحكامه على الرواة جرحا وتعديلا، مما يبيّن خلفيات حكمه، والأسس التي بني عليها، مما قد لا نجده عند الكثير من الأئمة، وخاصة المتقدمين منهم.

4- كون هذا الإمام لم يحظ بدراسات علمية معمقة، تستوعب منهجه وألفاظه في نقد الرواة بشكل مفصّل، وكتاب الجرح التعديل ميدان خصب لمثل هذه الدراسات.

5- ما يشاع من كون هذا الإمام مسرفا في الجرح ومتعنتا فيه، فما مدى صحة ذلك عنه؟

6- ما شاع أيضًا من تفسير خاطئ لهذا المصطلح؟ وانتشر بين كثير من الباحثين والدارسين دون تحقيق وتدقيق ومراجعة ونقد.

3- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، د. ت، ص 19.

لهذه الأسباب أردت بحث هذا الموضوع ضمن الخطة الآتية:

خطة البحث:

المبحث الأول: تعريف "منكر الحديث" لغة واصطلاحا، وبيان مرتبته عند المحدثين، ويتضمن أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف المنكر لغة

المطلب الثاني: المنكر في اصطلاح المحدثين

المطلب الثالث: معنى منكر الحديث في اصطلاح المحدثين

المطلب الرابع: مرتبة منكر الحديث

المبحث الثاني: إطلاقات الإمام ابن أبي حاتم لمصطلح "منكر الحديث"، ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: إطلاقات مجردة

المطلب الثاني: إطلاقات مقرونة بغيرها من الألفاظ

المبحث الثالث: حد النكارة، وأسبابها عند ابن أبي حاتم، ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: حد النكارة عند ابن أبي حاتم

المطلب الثاني: أسباب النكارة عند ابن أبي حاتم

خاتمة وتتضمن أهم النتائج المتوصل إليها في البحث

الدراسات السابقة:

هذا ولم أجد من خصص لهذا الموضوع بحثا علميا مستوعبا قائما على الدراسة التحليلية المقارنة، مما حفزني على القيام بهذا العمل معتمدا على كتب المصطلح والجرح والتعديل، فهي المادة الأولية لهذا البحث ومصدره الأساس.

منهج البحث:

وقد سلكت في هذا البحث منهج الاستقراء التام لهذه العبارة في جميع إطلاقاتها عند الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله من خلال ما نقله عنه ابنه الإمام عبد الرحمن في كتابه المهم **الجرح والتعديل**، إذ لا سبيل لمثل هذه الدراسات إلا الاستقراء التام، كما نص عليه الذهبي فيما نقلته عنه آنفًا، فقمت بتتبع إطلاق هذه العبارة في جميع الكتاب ثم قمت بتصنيفها وضم النظير إلى نظيره، حسب إطلاقاتها ومقاصد الإمام منها، ثم حلّلت هذه النماذج والنصوص الكثيرة، واستخلصت منها منهج هذا الإمام في استعماله لهذه العبارة،

وحكم من يوصف بها عنده. ولم أحاكم هذا الإمام إلى اجتهادات غيره من النقاد من المتقدمين أو المتأخرين، ولم آخذ منها إلا بقدر ما يستعان به على تفسير ما يغمض من أقواله، أو يكشف عن حيثيات وعلل بعض أحكامه، وكان جلّ تركيزي محاولة فهم كلام هذا الإمام من خلال أقواله وما يحتفّ بها من قرائن، كما أرشد إليه الحافظ السخاوي فيما تقدم عنه. بل ناقشت أقوال الحفاظ المتأخرين والمعاصرين وما استقرت عليه نصوصهم وأقوالهم من خلال ما تبين لي بالاستقراء أنه منهج للإمام ابن أبي حاتم رحمه الله، هذا ونسأل الله تعالى التوفيق والسداد، وألا نحرم الثواب وأجر الإجهاد.

المبحث الأول: تعريف "منكر الحديث" لغة واصطلاحا، وبيان مرتبته عند المحدثين:

المطلب الأول: تعريف المنكر لغة:

قبل التعرض لمعنى "المنكر" في استعمال المحدثين، لابد من معرفة مدلوله اللغوي، وذلك لما بين المعنى الاصطلاحي واللغوي من علاقة تساعد في فهم معنى أي مصطلح من المصطلحات، وسنورد ما ذكره أئمة اللغة في ذلك، قال الإمام ابن فارس: "النون والكاف والراء أصل صحيح، يدل على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب"[4]. قال الإمام الجوهري في **صحاحه**: "النكرة ضد المعرفة، وقد نَكِرت الرجل بالكسر نُكْرا ونُكورًا، وأنكرته واستنكرته بمعنى"[5]. وجاء في **مختاره**: " النكرة: ضد المعرفة، وقد نكِره ـ بالكسر ـ نُكْرا، ونُكُرا ـ بضم النون فيهما ـ وأنكره واستنكره كله بمعنى، ونكر، وتنكر: أي غيره إلى مجهول، والمنكر: واحد المناكير"[6]. وقال الفيومي: "أنكرته إنكارا خلاف عرفته"[7]. وجاء في **القاموس المحيط**: "نكرة خلاف المعرفة... وأنكره واستنكره وتناكره: جهله، والمنكر ضد المعروف"[8].

وقال العلامة ابن منظور: "والنَّكِرَةُ إِنكارك الشيء وهو نقيض المعرفة، والنَّكِرَةُ خلاف المعرفة، ونَكِرَ الأَمرَ نَكِيرًا وأَنْكَرَه إِنْكارًا ونُكْراً جهله، والصحيح أَن الإِنكار المصدر، والنُّكْر الاسم ويقال أَنْكَرْتُ

4- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م، ج 5، ص 476.

5- الجوهري، **الصحاح في اللغة**، تحقيق: أحمد عبد الغفار عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 3، 1404هـ/ 1984م، ج 5، ص 836.

6- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار الهدى، الجزائر، 1990م، ص 428.

7- أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير** للرافعي، دار الفكر، بيروت، ص 625.

8- مجد الدين محمد يعقوب الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، دار الجيل، بيروت، د. ت، ج 2، ص 154.

الشيء وأَنا أُنْكِرُه إِنكارًا ونَكِرْتُه، مثله قال الأَعشى:

وأَنْكَرَتْني وما كان الذي نَكِرَتْ من الحوادثِ إِلا الشَّيْبَ والصَّلَعا

وفي التنزيل العزيز: ژ□ □ □ □ژ[9]. والمُنْكَرُ من الأَمر خلاف المعروف وقد تكرر في الحديث الإِنْكارُ والمُنْكَرُ وهو ضد المعروف وكلُّ ما قبحه الشرع وحَرَّمَهُ وكرهه فهو مُنْكَرٌ، ونَكِرَه يَنْكَرُه نَكَراً فهو مَنْكُورٌ واسْتَنْكَرَه فهو مُسْتَنْكَرٌ والجمع مَناكِيرُ"[10]. وجاء في **المعجم الوسيط**: "نكّر الشيء غيره بحيث لا يعرف، وفي التنزيل العزيز: ژۇ ۆ ۆ ۈژ[11]... و "المنكر" كل ما تحكم العقول الصحيحة بقبحه أو يقبحه الشرع أو يحرمه أو يكرهه وفي التنزيل العزيز: ژېې ې ې ىژ[12] و "المنكور" المجهول "ج" مناكير"[13].

مما سبق من كلام أئمة اللغة نخلص إلى أن المنكر في لغة العرب له معنيان: الأول: المجهول وغير المعروف. والثاني: ما يستقبح عقلا أو شرعا، ولكلا المعنيين علاقة باستعمال المحدثين لهذا المصطلح كما سيأتي بيانه.

المطلب الثاني: المنكر في اصطلاح المحدثين:

يستعمل مصطلح المنكر في لسان المحدثين بكثرة، ويطلقونه أحيانًا على الراوي فيقولون: "منكر الحديث" وأحيانا يطلقونه على المروي فيقولون "حديث منكر"، فنظرًا لعلاقة الأول بالثاني، لا بد من معرفة المعنى المراد بالحديث المنكر أولًا، ثم إتباعُه ببيان معنى "منكر الحديث".

أولًا: معنى المنكر عند النقاد المتقدمين:

المعنى اللغوي الأول أكثر دلالة لمعنى هذا المصطلح "المنكر" عند النقاد المتقدمين، فإنهم يطلقونه على الحديث إذ لم يكن معروفًا عمن أضيف إليه ويعنون بذلك أن إضافة الخبر إلى ذلك المصدر خطأ، وإن كان هذا هو معنى المنكر فإن أكثر استعمال له في كلام النقاد إنما هو فيما تفرد به الضعيف، وليس له أصل، أو خالف فيه الثقات، وقد يستعملون هذا اللفظ في الأحاديث الواهية الساقطة التي يرويها

9- سورة هود، الآية: 70.

10- محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط1، د. ت، ج 5، ص232.

11- سورة النمل، الآية: 41.

12- سورة النحل، الآية: 90.

13- إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات ومن معهما، **المعجم الوسيط**، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، ج2، ص952.

مهجور الحديث أيضًا[14]. وهو يتوافق مع المعنى الثاني للمنكر. وقد بيّن الشيخ عبد الفتاح أبو غدة العلاقة بين هذا الإطلاق والمعنى اللغوي الثاني للمنكر، فقال: "... وقد كثر منهم إطلاق المنكر على الحديث الموضوع، إشارة منهم إلى نكارة معناه مع ضعف إسناده، وبطلان ثبوته، كما تراه شائعا منتشرا في كتب الموضوعات وكتب الضعفاء والمجروحين، مثل كتاب **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** للذهبي و**تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة** لابن عراق"[15]. وقد يرد في نصوصهم الجمع بين لفظ المنكر وما يكون تفسيرًا لمعناه: كقول الإمام أحمد: "يحدث بأحاديث مناكير ليس لها أصل"[16]. وقول البخاري: "حديثه ليس بمعروف منكر الحديث"[17]. وقوله: "هذا حديث منكر خطأ"[18]. وقول الترمذي: "هذا حديث منكر، لا نعرف أحدًا من الثقات روى هذا الحديث عن هشام بن عروة"، وسنذكر نصوصا كثيرة عن الإمام ابن أبي حاتم بهذا الصدد.

ثانيًا: معنى المنكر عند الحفاظ المتأخرين:

كثر استعمال المحدثين من الحفاظ المتأخرين لمصطلح "منكر" فيما رواه الضعيف مخالفًا للثقات، كما قرّر ذلك الحافظ ابن حجر في كتابيه **النكت ونخبة الفكر**[19]، وتبعه كثير ممن جاء بعده. كابن

14- ينظر: حمزة عبد الله المليباري، **علوم الحديث في ضوء منهج المحدثين النقاد**، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1423هـ/ 2003م، ج 1، ص 56، و**الحديث المعلول قواعد وضوابط**، ملتقى أهل الحديث، ط2، ص 33، وأبوبكر بن الطيب كافي، **منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل**، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1426هـ/ 2005م، ص 261-323، وعبد الرحمن بن نويفع السلمي، **الحديث المنكر عند نقاد الحديث دراسة نظرية وتطبيقية**، دار الرشد ناشرون، الرياض، ط1، 1425هـ، ج 1، ص 34 وما بعدها.

15- الذهبي، **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، ص 42-43 الهامش، وعبد الحي اللكنوي، **الرفع والتكميل**، تحقيق: عبد الفتاح أبوغدة، دار الأقصى، بيروت، ط 3، 1407هـ/ 1978 م، ص 211.

16- شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1404هـ/ 1984 م، ج 3، ص 282.

17- المصدر نفسه، ج 1، ص 209.

18- أبو عيسى الترمذي، **العلل الكبير**، رتبه أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي ومن معه، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1409هـ/ 1989م، ج 2، ص 818.

19- أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1404هـ/ 1984م، ج2، ص674. و**نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر**: علق عليه أبو عبد الرحيم محمد كمال الدين الأدهمي، دار الشهاب، الجزائر، ص 31.

جماعة[20]، والسيوطي[21]، والسخاوي[22]، وزكريا الأنصاري[23]، واللكنوي[24]، والقاسمي[25]، وطاهر الجزائري[26]، وغيرهم من المعاصرين[27]. بينما نجد أن معنى المنكر عند ابن الصلاح ومن تبعه من الأئمة أوسع دلالة مما ذكره الحافظ ابن حجر، ولذا جعله ابن الصلاح نوعين؛ وهما: ما تفرد به الضعيف، وما خالف الراوي فيه الآخرين[28]. يقول أستاذنا الدكتور حمزة المليباري: "ويتمثل الفرق بينهم في أن ابن الصلاح ومن أيّده من الأئمة يجعلون النوع الأول مقيدًا بالضعيف، بينما يكون النوع الثاني غير مقيد به، ولذلك فما خالف الراوي فيه غيره من الثقات، سواء أكان ذلك الراوي ثقة أم ضعيفًا يعد منكرًا. وأما الحافظ ابن حجر فمفهوم المنكر عنده منحصر فيما خالف فيه الضعيف الثقات، غير أنهم جميعًا متفقون على أن ما ينفرد به الثقة يكون مقبولًا مطلقًا، وهذا يشكل نقطة خلاف جوهري بين المتأخرين والمتقدمين عمومًا"[29]. ويضيف مرجحا طريقة ابن الصلاح ومن حذا حذوه مبينا قربها من منهج النقاد المتقدمين فيقول[30]: "ومع وجود ذلك الخلاف المنهجي بينهم، يكون ابن الصلاح أقربهم إلى منهج النقاد في مفهوم المنكر، حين ألحق حديث الثقة الذي خالفه فيه الثقات بالمنكر، وكذلك الحافظ الذهبي، حين

20- محمد بن إبراهيم بن جماعة، **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، 1406هـ، ص 50.

21- عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ج 1، ص 127.

22- أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، ج 1، ص 235.

23- زكرياء بن محمد الأنصاري، **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**، (مطبوع مع **شرح العراقي لألفيته**)، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 1، ص 197-198.

24- عبد الحي اللكنوي، **ظفر الأماني بشرح مختصر الجرجاني**، وضع حواشيه وخرج أحاديثه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1414هـ/ 1998م، ص 216-217.

25- محمد جمال الدين القاسمي، **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 131.

26- طاهر بن صالح الجزائري الدمشقي، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، دار المعرفة، ص 222.

27- ينظر: محمود الطحان، **تيسير مصطلح الحديث**، دار رحاب للطباعة والنشر، الجزائر، ص 94، ومحمد عجاج الخطيب، **الوجيز في علوم الحديث ونصوصه**، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، ص 322.

28- أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، **علوم الحديث المشهور بمقدمة ابن الصلاح**، مكتبة الفارابي، ط1، 1984م، ص 61- 73.

29- حمزة المليباري، **علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد**، ص 56.

30- المصدر نفسه، ص 56.

قال: "المنكر ما تفرد الضعيف به، وقد يعد تفرد الصدوق منكرًا"[31]. وقال في موضع آخر: "وقد يُسمى جماعة من الحفاظ الذي ينفرد به مثل هشيم وحفص بن غياث منكرا، فإذا كان المتفرد من طبقة مشيخة الأئمة، أطلقوا المنكر على ما انفرد به؛ مثل عثمان بن أبي شيبة، وأبي سلمة التبوذكي، وقالوا: "هذا منكر"[32].

وعلى ضوء ما سبق نحاول أن نعطي تعريفا للمنكر يكون جامعا لأنواعه عند النقاد المتقدمين ومطابقا لاستعمالهم لهذا المصطلح في كتب العلل والجرح والتعديل والموضوعات، فنقول: المنكر في استعمال النقاد: "كل حديث غير معروف عن مصدره سواء أتفرد به راويه أم خالف فيه غيره، نتيجة وهمه وخطأه، أو قصده وتعمده".

المطلب الثالث: معنى "منكر الحديث" في اصطلاح المحدثين:

سنحاول في هذا المطلب تقصي بعض الأقوال و العبارات التي وردت في كتب علوم الحديث ومصطلحه، أو كتب الجرح والتعديل، أو كتب العلل والتخريج، التي يستفاد منها معنى منكر الحديث، أو تسلط الضوء على بعض مضامينه، قال العراقي: "كثيرا ما يطلقون المنكر على الراوي لكونه روى حديثا واحدا"[33]. لم يبيّن العراقي رحمه الله ما نوع هذا الحديث الواحد الذي تفرد به الراوي، فهل هو صحيح أم غير صحيح؟ فإن كان الحديث صحيحا ومحفوظا، فلا يعرف إطلاق "منكر الحديث" على راويه. وإن كان الحديث غير محفوظ، فنعم هذا موجود في كلامهم في بعض الرواة الذين تفردوا برواية حديث واحد ولم يحفظوه، أو رووا حديثا واحد لا أصل له لم يروه غيرهم، فيقولون: فلان منكر الحديث، ويذكرون الحديث الذي انفرد به مما لا أصل، وهذا لا يعني أن من روى أكثر من حديث واحد لا أصل له لا يطلق عليه هذا اللفظ، لأن الغالب أن يكون ذكر هذا الحديث الواحد بعينه إما لأن الراوي ليس له غيره فيكون هذا كل مرويه، فإذا كان ما يرويه على قلّته منكرا، ولا أصل له، كان الراوي بالضرورة منكر الحديث، إذ ليس له غيره. وقد يكون هذا الحديث ذُكر مثالا لبعض منكراته، وليس القصد منه حصر جميع مروياته المنكرة، وهذا يقع في كلام المتقدمين كأحمد ويحيى القطان وابن معين والبخاري وابن أبي حاتم وأبي زرعة وغيرهم، وقد يكون ذكر هذا الحديث الواحد لكونه أنكر ما رواه، وستأتي أمثلة على النوعين من كلام

31- شمس الدين الذهبي، **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، ص 42.

32- المصدر نفسه، ص 77.

33- شمس الدين السخاوي، **فتح المغيث**، ج 2، ص 126.

أبي حاتم رحمه الله، ومن تأمل كلامهم وإطلاقاتهم، علم أن هذا اللفظ لا يختص بما ذكره العراقي رحمه الله، ومن ثم يكون ما ذكره من معنى "منكر الحديث" قاصرا وغير دقيق.

وقال السخاوي: "وقد يطلق ذلك (أي منكر الحديث) على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء، قال الحاكم: قلت للدار قطني: فسليمان ابن بنت شرحبيل؟ قال: ثقة، قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: يحدث بها عن قوم ضعفاء أما هو فثقة"[34]. وهذا الذي ذكره السخاوي فيه نظر أيضًا، فإن الراوي إذا حدّث بالمناكير، فإن كان ثقة، ينظر في شيخه الذي روى عنه، فإن كان ثقة، نظر في تلميذه الراوي عنه، فإن كان ضعيفًا ألزقنا الوهم به، وإن كان ثقة توقفنا في الرواية، ولم نلزق الوهم بأحدهم دون الآخر إلا ببينة وحجة واضحة.

قال يحيى بن معين: نظرنا في حديث الواقدي فوجدنا حديثه عن المدنيين عن شيوخ مجهولين أحاديث مناكير، فقلنا يحتمل أن تكون تلك الأحاديث المناكير منه، ويحتمل أن تكون منهم، ثم نظرنا إلى حديثه عن ابن أبي ذئب ومعمر، فانه يضبط حديثهم فوجدناه قد حدّث عنهما بالمناكير، فعلمنا أنها منه فتركنا حديثه[35]. وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سألت أبي عن الربيع بن حبيب فقال: ليس بقوي وأحاديثه عن نوفل بن عبد الملك عن أبيه عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم مناكير ونوفل مجهول، قال أبو محمد أي عبد الرحمن بن أبي حاتم: اتفاق أحمد ويحيى على توثيقه يدل على أن إنكار حديثه عن نوفل ليس منه وأنه من نوفل بن عبد الملك"[36]. وقال ابن حبان: في ترجمة الهذيل بن الحكم أبو المنذر: "شيخ يروي عن عبد العزيز بن أبي روّاد، روى عنه أهل العراق، منكر الحديث جدا، فلست أدري السبب الموجب للمناكير في حديثه، كان منه أو من عبد العزيز بن أبي رواد؟، لأن عبد العزيز ليس في الحديث بشيء، وإذا روى رجل مجهول لم يعرف بالعدالة عن ضعيف شيئا منكرًا لا يتهيأ إلزاق القدح بأحدهما دون الآخر إلا بعد السبر، على أن مجانبة ما روى أحرى حتى توجد له رواية عن الثقات بما يوافق الأثبات متعرية عن المناكير، فلم يدخل في جملة أهل العدالة، ويلزق ذلك الحديث المنكر الذي رُوي عن ذلك الضعيف بالضعيف دونه، هذا حكم ذلك الجنس من الناس"[37].

34- المصدر نفسه.

35- عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط1، د. ت، ج 8، ص 21.

36- المصدر نفسه، ج 3، ص 457.

37- محمد بن حبان أبي حاتم التميمي البستي، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، ج 3، ص 95.

والعجب من السخاوي كيف ذهب إلى هذا مع أن الدليل الذي أورده من كلام الدارقطني هو حجة عليه وليس له، فالدارقطني لم يطلق على سليمان ابن بنت شرحبيل "منكر الحديث" بل قال فيه: "ثقة" بالرغم من روايته المناكير، لأنها ليس منه بل من بعض شيوخه الضعفاء.

وقال الذهبي في **ميزان الاعتدال** في ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيري: "قولهم منكر الحديث لا يعنون به أن كل ما رواه منكر، بل إذا روى الرجل جملة وبعض ذلك مناكير فهو منكر الحديث"[38].

وما ذكره الذهبي فيه أيضًا نظر، فإن كلمة "بعض" تطلق ويراد به القلة والكثرة على حد سواء، ولم يعهد من كلام النقاد إطلاق وصف منكر الحديث على من روى من الثقات جملة كثيرة مستقيمة ووقع فيها مناكير قليلة جدا، نعم يوجد ذلك في بعض الضعفاء ممن يروون عددا قليلا وفيه مناكير، أو لا يروون ما يوافقون فيه الثقات غالبا، فيكون تعريفه هنا جامعًا غير مانع لدخول غيره فيه، فإن كثيرا من الضعفاء ممن احتمل حديثهم، بل وبعض الثقات والصدوقين وقعت في بعض أحاديثهم مناكير يسيرة، فلم تؤثر على روايتهم لقلتها، وقال أيضًا في ترجمة أحمد بن عتاب المروزي: "قال أحمد بن سعيد بن معدان: شيخ صالح روى الفضائل والمناكير، قلت ما كل من روى المناكير يضعف"[39]. وقال ابن دقيق العيد في **شرح الإلمام**: "قولهم "روى مناكير" لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه منكر الحديث، لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة"[40].

ما ذكره ابن دقيق العيد يسلّم له في شقه الأول أي ما يتعلق بقولهم: "روى مناكير"،هذا هو الأصل، ولكن أحيانا يصفون الراوي بقولهم: "روى مناكير" ويكون عندهم متروك الحديث، ومن أمثلته:

1- محمد بن شرحبيل روى عن المغيرة بن شعبة روى عنه سوار بن الأشعث سمعت أبي يقول: هو

38- نقله السخاوي في **فتح المغيث**، ج 2، ص 126، وهو غير موجود في النسخة المطبوعة من **الميزان**، ثم وجدته بفضل الله تعالى في: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1407هـ/ 1987م، ج 12، ص 251.

39- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي البجاوي، ج 1، ص 118.

40- انظر: شمس الدين السخاوي، **فتح المغيث**، ج 2، ص 126. وبدر الدين أبو عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله ابن بهادر الزركشي، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف الرياض، ط1، 1419هـ/ 1998م، ج 3، ص 436.

متروك الحديث يروى أحاديث بواطيل مناكير[41].

2- أبو حفص العبدي روى عن هشام بن حسان وثابت البناني روى عنه ابن أبي سريج. قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: هو بصري سكن بغداد ضعيف الحديث لا يشتغل به يروى عن ثابت مناكير[42].

3- قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن بكار السيريني فدفعه وقال: لايسكن القلب عليه، مضطرب. حدثنا عبد الرحمن قال سألت أبا زرعة عن بكار السيريني فقال: كتبت عنه وهو ذاهب روى أحاديث مناكير ولا أحدث عنه، حدث عن ابن عون بما ليس من حديثه"[43]. لذا فكلامه في الشق الأول صحيح لكن ليس على إطلاقه وعمومه. وقد وجدت الذهبي قد سبق إلى هذا فقال في ترجمة عبد الله بن معاوية: "وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أيضًا في **كتاب الضعفاء الكبير**: عبد الله بن معاوية من ولد الزبير بن العوام بصري، بعض أحاديثه مناكير. قلت: العبارتان معناهما واحد، لأن من كان بعض أحاديثه منكرة فهو أيضًا منكر الحديث، إذ قولنا في الرجل "منكر الحديث" لا نعني به أن كل ما رواه منكر، فإذا روى الرجل جملة وبعض ذلك مناكير، فهو منكر الحديث"[44]. وسقت النص بكامله لما فيه من زيادة مهمة في أوله تقتضي التسوية عنده بين عبارتي "منكر الحديث" و"بعض أحاديثه مناكير"، والمسألة تحتاج إلى بحث، وقد نقل السخاوي كلام الذهبي ولم يذكر الجزء الأول[45] منه، فأُخذ ما ذكره ابن دقيق العيد مسلما، وتردد عند كثير من المعاصرين، منهم اللكنوي إذ يقول: "وأن تفرق بين "روى المناكير" أو "يروي المناكير" أو "في حديثه نكارة" ونحو ذلك، وبين قولهم "منكر الحديث" ونحو ذلك بأن العبارات الأولى، لا تقدح الراوي قدحا يعتد به، والأخرى تجرحه جرحا معتدا به"[46]، والدكتور عبد العزيز العبد اللطيف[47]، وغيرهم.

41- ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، ج 7، ص 285.

42- المصدر نفسه، ج 9، ص 361.

43- المصدر نفسه، ج 2، ص 410.

44- ينظر: شمس الدين الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج 12، ص 251.

45- ينظر: شمس الدين السخاوي، **فتح المغيث**، ج 2، ص 126.

46- عبد الحي اللكنوي، **الرفع والتكميل**، ص 210.

47- عبد العزيز محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، **ضوابط الجرح والتعديل**، مكتبة العبيكان، الرياض، ط2، 1428هـ/ 2007م، ص 190.

وما نقلته آنفا يبيّن عدم صحة هذا الكلام على عمومه وإطلاقه، ولم أتعرض في بحثي هذا للألفاظ الأخرى ذات الصلة بمنكر الحديث، كعبارة "في حديثه مناكير" و "يروي المناكير" و "بعض حديثه مناكير" ونحوهما، مما يحتاج إلى استقراء شامل ومقارنة موسعة عند النقاد للخروج بحكم فاصل ودقيق فيها مما لا يسعه هذا البحث.

أما الشق الثاني المتعلق بقولهم "منكر الحديث" ففيه نظر، فإن كان المراد بالترك ترك روايته بالكلية، فهذا غير صحيح، فإننا قد وجدنا رواة كثيرين وصفوا بهذا اللفظ وقد صرح الأئمة بكونهم غير متروكين، بل وصرحوا في كثير منهم بكتابة حديثهم والاعتبار به، كما سيأتي أمثلته عند ابن أبي حاتم الرازي وإن كان المراد به نوعا من الرواة ممن غلبت النكارة على أحاديثهم جدا، فهذا صحيح وأمثلته كثيرة في كتب الجرح والتعديل، فهو غير شامل لجميع من أطلق عليه هذا الوصف. وقد يكون المراد بقوله: "وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه" العهد أي ذلك الحديث بخصوصه الذي وصف بكونه منكرا، دون ما لم يوصف بكونه كذلك، وهذا التفسير وإن كان صحيحا، وفي صنيع الأئمة ما يشهد له، إلا أنه يستبعد حمل كلام الحافظ ابن دقيق العيد عليه، بقرينة ما تقدم منه في الشق الأول، فقد أطلق الرواية فتكون الثانية مثلها. وقوله "حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه منكر الحديث" قلت غير دقيق، فإن الكثرة والقلة أمر نسبي، فقد يكون من يروي حديثا واحدا، منكر الحديث، وقد يكون كذلك من يروي حديثين أو ثلاثة أو أربعة، منكر الحديث، وقد يكون من يروي منكرات أكثر من ذلك، لا يوصف بكونه منكر الحديث، فالعبرة بنسبة هذه المناكير إلى مجمل رواية الرجل، وفيما يلي أمثلة على ما سبق:

قال الإمام أحمد: "حصين بن عبد الرحمن الحارثي ليس يعرف، ما روى عنه غير الحجاج وإسماعيل بن أبي خالد، روى عنه حديثا واحدا، أحاديثه مناكير"[48].

- محرز بن هارون الهديري قال فيه أبو حاتم: يروي ثلاثة أحاديث مناكير، ليس هو بالقوي[49].
- عبد الرحمن بن يامين المدني روى عن أنس بن مالك، وروى عن سعيد بن المسيب عن أبي واقد الليثي ثلاثة أحاديث مناكير، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول ذلك ويقول: ليس بقوي الحديث[50].

48- ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، ج 3، ص 194.

49- المصدر نفسه، ج 8، ص 345.

50- المصدر نفسه، ج 5، ص 302.

- جرير بن بكير العبسي: قال ابن عدي: "سمعت بن حماد يقول: جرير بن بكير العبسي عن حذيفة منكر الحديث، قاله البخاري. وهذا الذي قال البخاري من رواية جرير عن حذيفة هذا إنما هو حديث واحد أو حديثين لا يجاوز الثلاثة"[51].

- أبان بن جبلة أبو عبد الرحمن الكوفي: نقل ابن عدي قول البخاري فيه منكر الحديث، ثم قال: "وأبان بن جبلة هذا ليس بالمعروف، وإنما له الشيء اليسير وليس له عن أبي إسحاق الهمداني الا مقدار حديثين أو ثلاثة وأحاديثه تعز جدا"[52].

- الحسن بن عبد الله الثقفي الكوفي: ليس بمعروف يروي عنه ابن بكير منكر الحديث، ثم ذكر له حديثين منكرين ثم قال: وهذان الحديثان بهذا الإسناد منكران، ولا أعلم أن للحسن بن عبد الله الثقفي غيرهما، وإن كان للحسن رواية غير ما ذكرته، يكون مثل ما ذكرته في الإنكار[53]. وستأتي أمثلة أخرى عند الإمام ابن أبي حاتم، وقد يكون عنده مناكير كثيرة، ولكن يكتب حديثه ولا يترك: قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن أبي صيفي بشير بن ميمون الواسطي فقال: ضعيف الحديث، وعامة روايته مناكير يكتب حديثه على الضعف[54]. وستأتي أمثلة كثيرة فمن وصفهم ابن أبي حاتم بمنكر الحديث وصرح بكتابة حديثهم. وقال ابن عدي: قال عمرو بن علي: إسماعيل بن رافع أبو رافع منكر الحديث، ثم ذكر بعض منكراته وقال: ولإسماعيل بن رافع أحاديث غير ما ذكرته، وأحاديثه كلها مما فيه نظر إلا أنه يكتب حديثه في جملة الضعفاء[55]. وقال أيضًا في ترجمة أغلب بن تميم بن النعمان الشعوذي الكندي: نقل فيه قول البخاري منكر الحديث، ثم ذكر له بعض منكراته، ثم قال:"... وهذه الأحاديث التي أمليتها مع أحاديث له سواها عامتها غير محفوظة إلا أنه من جملة من يكتب حديثه وله أحاديث غير ما ذكرته ولم أجد له فيما يرويه أنكر من هذه الأحاديث التي رويتها"[56].

فإن كان المراد هنا بوصف "منكر الحديث" صنفا محددا، وهو من يستحق الترك، فالأولى التعبير

51- عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، 1409هـ/ 1988م، ج 2، ص 124.

52- المصدر نفسه، ج 1، ص 389.

53- المصدر نفسه، ج 2، ص 323.

54- ابن أبي حاتم الرزاي، **الجرح والتعديل**، ج 2، ص 379.

55- ابن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج 1، ص 281.

56- المصدر السابق، ج 1، ص 416.

بالغلبة فيقال: حتى تغلب المناكير على روايته، وهذا ما عبّر به الإمام مسلم في بيان من يترك حديثه بسب رواية المناكير فقال: "... وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط، أمسكنا أيضًا عن حديثهم، وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله، فمن هذا الضرب من المحدثين عبد الله بن محرر ويحيى بن أبي أنيسة والجراح بن المنهال أبو العطوف وعباد بن كثير وحسين بن عبد الله بن ضميرة وعمر بن صهبان ومن نحا نحوهم في رواية المنكر من الحديث فلسنا نعرج على حديثهم ولا نتشاغل به"[57]، ومثل هذا التعبير موجود في كلام النقاد غير الإمام مسلم وسيأتي تتبع أقوالهم في ذلك.

وعلى كلٍّ فما ذكره الحافظ ابن دقيق العيد في معنى "منكر الحديث" ليس دقيقا، وهو معارض بتفسير غيره كما سبق في نص الذهبي رحمه الله ومعارض أيضًا بما هو موجود في كتب الجرح والتعديل. وهو معارض أيضًا بتصرف الحفاظ في الرواية والاعتبار ببعض من قيل فيهم "منكر الحديث"، فيكون تعريفه غير جامع لأصناف من يقال فيه "منكر الحديث" ولا يشمل إلا من كثرت المناكير في حديثه، حتى غلبت عليه فاستحق الترك.

قال الحافظ ابن حجر في ترجمة "يزيد بن عبد الله بن خصيفة" عند قول الإمام أحمد فيه "منكر الحديث": "هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث، عرف ذلك بالاستقراء"[58]. قال اللكنوي: "وابن خصيفة احتج به مالك والأئمة كلهم مع قول أحمد ذلك فيه، فاصطلاح أحمد غير اصطلاح غيره فينبغي أنه يتنبه له"[59]. وهذا الذي ذكره الحافظ أيضًا غير مسلّم له، فقد ثبت استعمال الإمام أحمد لها لجرح ضبط الرواة، والأمثلة على ذلك كثيرة[60]. والأصل أن يكون اصطلاح أحمد في هذه العبارة كاصطلاح غيره من النقاد، فلا يعدل عنه إلا ببرهان واضح، واستقراء تام، وما ذكره اللكنوي إنما قلّد فيه الحافظ دون نظر وتأمل.

ومما سبق يمكن أن نعرف "منكر الحديث" بتعريف جامع لأنواعه مانعا لدخول غيره فيه فنقول

57- مسلم بن الحجاج، مقدمة **الصحيح مع الجامع الصحيح**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ج 1، ص 7.

58- الحافظ ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، ج1، ص 453.

59- عبد الحي اللكنوي، **الرفع والتكميل**، ج 1، ص 103.

60- ينظر: أبوبكر كافي، **منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل**، ص 307-308.

بتوفيق الله هو: من كثرث المناكير في حديثه، غلبت عليه أم لا، سواء كانت نتيجة غفلة ووهم أم كانت قصدا وتعمدا". فهذا التعريف إن شاء الله جامع مانع، يشمل من يروى أحاديث قليلة، وهي مع قلتها منكرة غير محفوظة، ويشمل من يروي جملة كبيرة، وجميعها منكرة أو جلّها منكرة، ويشمل من يروي أحاديث كثيرة، وفيها مناكير كثيرة لكن لم تغلب عليها، ويدخل فيه من كانت المناكير نتيجة سوء حفظه وكثرة خطئه وغفلته، كما يشمل من كانت المناكير بسبب ضعفه وتعمده فيشمل الضعفاء ضعفا شديدا والمتروكين، والضعفاء الذين يحتمل حديثهم ويعتبر بهم، كما يشمل الكذّابين والمتهمين، ولا يشمل بحال من الأحوال الثقات والصدوقين الذين وقعت بعض المناكير اليسيرة في روايتهم فلم تؤثر فيها. وسنذكر في المبحث الثالث النصوص والشواهد التي تؤيد هذا التعريف من كلام الإمام ابن أبي حاتم، وتبين اتساع معناه عنده.

المطلب الرابع: مرتبة "منكر الحديث":

أولًا: نصوص الأئمة المتقدمين:

لا نجد نصوصا خاصة تبين معنى من وصف بمنكر الحديث عند الأئمة النقاد، لكن من خلال تتبع واستقراء نصوصهم في بيان حكم من كثرث المناكير والشواذ في روايته، وهو في معنى منكر الحديث كما سبق، فإننا نجدهم يصرحون بعدم الاحتجاج بمثل هؤلاء وترك رواياتهم، وهنا نذكر أسماءهم مع أقوالهم: قال الإمام شعبة: قال عبدالرحمن بن مهدي: قلت لشعبة: "من الذي يترك الرواية عنه؟ قال إذا أكثر عن المعروفين من الرواية ما لا يعرف أو أكثر الغلط"(61).

قال الإمام الشافعي: "ومن كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم نقبل حديثه كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم نقبل شهادته"(62).

قال الإمام الحميدي: "فإن قال قائل: فما الحجة في الذي يغلط فيكثر غلطه؟ قلت: مثل الحجة على الرجل الذي يشهد على من أدركه ثم يدرك عليه في شهادته أنه ليس كما شهد به، ثم يثبت على تلك الشهادة فلا يرجع عنها، ولأنه إذا كثر ذلك منه لم يطمأن إلى حديثه، وإن رجع عنه لما يخاف أن يكون مما يثبت عليه من الحديث مثل ما رجع عنه، وليس هكذا الرجل يغلط في الشيء فيقال له فيه فيرجع

61- ابن حبان، **المجروحين**، ج 1، ص 77 و74، وابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج 2، ص 31-32، وأحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص 229، وشمس الدين السخاوي، **فتح المغيث**، ج 2، ص 104.

62- محمد بن إدريس الشافعي، **الرسالة**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، ص 382.

ولا يكون معروفا بكثرة الغلط"[63]. الإمام عبد الرحمن بن مهدي: قال أحمد بن سنان: "كان ابن مهدي لا يترك حديث رجل إلا رجلًا متهمًا بالكذب أو رجلًا الغالب عليه الغلط"[64].

ابن أبي حاتم الرازي: قال سليمان بن أحمد الدمشقي قال: قلت لعبد الرحمن بن مهدي: "أكتب عمن يغلط في عشرة؟ قال: نعم، قيل له: يغلط في عشرين؟ قال: نعم، قيل له: فثلاثين؟ قال: نعم، قيل له: فخمسين؟ قال: نعم"[65].

وقال أبو سليمان بن أحمد الدمشقي قال قلت لابن مهدي: "أكتب عمن يغلط في مائة؟ قال: لا، مائة كثير"[66]. وهذه الرواية عن ابن مهدي توافق قول شعبة ويحيى والشافعي: إن كثرة الغلط ترد به الرواية، وتخالف رواية ابن المثنى وأحمد بن سنان عنه: إن الاعتبار في ذلك بالأغلب.

وقال أبو موسى محمد بن المثنى سمعت ابن مهدي يقول: "الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن، فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه، وآخر يهم ـ والغالب على حديثه الوهم ـ فهذا يترك حديثه"[67].

الإمام عبد الله ابن المبارك: قال إسحاق بن عيسى: سمعت ابن المبارك يقول: "يكتب الحديث إلا عن أربعة: غلّاط لا يرجع، وكذّاب، وصاحب هوى يدعو إلى بدعته، ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه"[68]. أي فتكثر أخطاؤه وأوهامه.

سفيان الثوري: قال الوليد بن شجاع سمعت الأشجعي يذكر عن سفيان الثوري قال: "ليس يكاد يفلت من الغلط أحد: إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإذا كان الغالب عليه الغلط ترك"[69].

أحمد بن حنبل: كلام الإمام أحمد يدل على مثل قول ابن المبارك ومن وافقه فإنه حدث عن أبي

63- الخطيب البغدادي، **الكفاية**، ص 144.

64- ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: نور الدين عتر، دار الملاح للطباعة وللنشر، ج 1، ص 135. وينظر: الخطيب البغدادي، **الكفاية**، ص 143-144.

65- ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج 1، ص 135، وينظر: الخطيب البغدادي، **الكفاية**، ص 143-144.

66- المصدر نفسه، ج 1، ص 135.

67- المصدر نفسه، ج 1، ص 135، وينظر الخطيب البغدادي، **الكفاية**، ص 143-144.

68- المصدر نفسه، ج 1، ص 135، وينظر: الخطيب البغدادي، **الكفاية**، ص 143-144.

69- المصدر نفسه، ج 1، ص 135، وينظر الخطيب البغدادي، **الكفاية**، ص 143-144.

سعيد مولى بني هاشم، وقد قال فيه: "كان كثير الخطأ"، ولم يترك حديثه، وحدث عن زيد بن الخباب، وقال فيه: "كان كثير الخطأ"[70].

وقال أبو عثمان البرذعي: حدثنا محمد بن يحيى النيسابوري قال: "قلت لأحمد بن حنبل في علي بن عاصم، وذكرت له خطأه؟ فقال لي أحمد: "كان حماد بن سلمة يخطئ ـ وأومأ أحمد بيده ـ خطأً كثيرًا ولم ير بالرواية عنه بأسًا"[71]. وقال إسحاق بن منصور: قلت لأحمد: متى يترك حديث الرجل؟ قال: "إذا كان الغالب عليه الخطأ"[72].

الإمام البخاري: قال في كتابه **الأوسط**: كل من قلت فيه مُنكر الحديث، لَا يحل الرِّواية عنه[73].

70- المصدر نفسه، ج 1، ص 135.

71- المصدر نفسه، ج 1، ص 135.

72- المصدر نفسه، ج 1، ص 135.

73- ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، تحقيق مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1425هـ/ 2004م، ج 2، ص 177، ابن القطان الفاسي أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالملك، **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، 1418هـ/ 1997م، ج 2، ص 264، وشمس الدين الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج 1، ص 6، وأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، **لسان الميزان**، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات "مصورة عن طبعة دائرة المعرف النظامية الهند"، بيروت، ط2، 1406هـ/ 1986م، ج 1، ص 30، وتاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ، ج 2، ص 224 و ج 4، ص 335، وعبد الحي اللكنوي، **الرفع والتكميل**، ص 208. قال فضيلة شيخنا أحمد معبد عبد الكريم: "قد ذكر الحافظ ابن حجر أنه روي ذلك عن البخاري بسند صحيح، ومقتضى ذلك أنه لا يحتج به ولا يعتبر به، لكن جاءت عنه رواية أخرى بلفظ" كل من قلت فيه منكر الحديث فلا يحل الاحتجاج به"، **فتح المغيث** للسخاوي، ج 2، ص 123-120 و126، ومقتضى هذا أنه يعتبر به، فيكون خفيف الضعف، كما هو الاصطلاح العام في هذه اللفظة. لكن لم أقف لهذه الرواية على سند للبخاري حتى ينظر فيه، وقد أراد البقاعي أن يجمع بين الروايتين بحملها على عدم حل الرواية للاحتجاج عمن وصفه البخاري بمنكر الحديث، لكن الحافظ ابن حجر رجح الرواية الأولى التي تفيد شدة الضعف لصحة سندها". ينظر: أحمد معبد عبد الكريم، **ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير، والتركيب ودلالة كل منها على حال الراوي والمروي**، أضواء السلف، الرياض، ط 1، 1425هـ/ 2004م، ص 267-268. والحافظ لم يتعرض للرواية الثانية، ولم يذكرها، واكتفى بذكر الرواية التي مفادها ترك الاحتجاج، وهذا يحتمل ترجيحه لها كما أشار إليه =

وهذا اصطلاح خاص بالإمام البخاري فهو لا يطلقها إلا على الضعفاء المتروكين.

الإمام مسلم: قال: "... وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضاً عن حديثهم وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله..."(74).

الإمام الترمذي: وكلامه يحتمل مثل قول شعبة ويحيى ومن وافقهما، حيث ذكر: "أن من كان مغفلاً يخطئ الكثير فإنه لا يشتغل بالرواية عنه، عند أكثر أهل الحديث"(75). وقال أيضًا: "... فكل من روي عنه حديث ممن يتهم، أو يضعف لغفلته وكثرة خطئه، ولا يعرف ذلك الحديث إلا من حديثه فلا يحتج به"(76). وقال أيضًا: "فكل من كان متهما في الحديث بالكذب، أو مغفلا يخطئ الكثير، فالذي اختاره أكثر أهل الحديث من الأئمة أن لا يشتغل بالرواية عنه"(77). وقال أيضًا بعد أن ذكر جملة من الضعفاء ممن تكلم فيهم الأئمة: "... وإنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم وكثرة خطئهم، وقد روى عنهم غير واحد من

= شيخنا أحمد معبد، ويحتمل عدم وقوفه عليها، فلم أجد العبارة الثانية في شيء من كتب الحافظ، والله أعلم. ويرى الجديع أن البخاري لا يختلف استعماله لهذه اللفظة عن غيره من النقاد، فيقول: "والذي وجدته بالتتبُّع أن استعمال البخاري لهذه اللفظة لا يختلف عن استعمال من سبقه أو لحقه من علماء الحديث، فهو إنما يقول ذلك في حقِّ من غلبت النكارة على حديثه، أو استحكمت من جميعه، وربما حكم عليه غيره بمثل حُكمه، وربَّما وصف بكونه "متروك الحديث"، وربما اتُّهم بالكذب، وربما وصف بمجرد الضعف، وربما قال ذلك البخاري في الراوي المجهول الذي لم يرو إلا الحديث الواحد المنكر". ثم ذكر بعض الأمثلة على ذلك. عبد الله الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ج 1، ص402. أقول: الأمر محتمل وإن صح السند إلى البخاري بتعيين مراده فالأولى حمله على ما أراد، وليس هناك ما يمنع شرعا ولا عقلا ولا عادة أن يستعمل إمام من الأئمة مصطلحا باستعمال خاص به، إذا بيّن اصطلاحه في ذلك. كما فعل الترمذي بمصطلح "حسن صحيح" فذكر معناه ونسبه لنفسه كما يستفاد من قوله لمن تأمله. وقد يكون ما ذكره البقاعي أيضًا محتملا فيكون بذلك موافقا لغيره من النقاد، ولا يقدح ذلك فما صح عنه بشأن هذه العبارة، والذي يحسم المسألة هو الاستقراء التام لهذه العبارة عند البخاري ودراستها دراسة شاملة في جميع كتبه.

74- مسلم بن الحجاج، مقدمة **الصحيح**، ج 1، ص 7.

75- انظر: ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج 1، ص 135.

76- محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، **العلل الصغير مع الجامع**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت، ج 5، ص 742.

77- المصدر نفسه، ج 5، ص 743.

الأئمة، فإذا انفرد أحد من هؤلاء بحديث ولم يتابع عليه لم يحتج به، كما قال أحمد بن حنبل: ابن أبي ليلى لا يحتج به، إنما عني إذا تفرد بالشيء، وأشد ما يكون هذا إذا لم يحفظ الإسناد، فزاد أو نقص أو غير الإسناد، أو جاء بما يتغير فيه المعنى، فأما من أقام الإسناد وحفظه، وغير اللفظ فإن هذا واسع عند أهل العلم إذا لم يتغير المعنى"[78]. وذكر أيضًا قبل ذلك أن من ضعف لغفلته وكثرة خطئه لا يحتج بحديثه، فلم يعتبر إلا كثرة الخطأ، ويحتمل أن يكون مراده سقوط حديث من جمع بين الوصفين معًا: الغفلة وكثرة الخطأ دون من كان فيه أحدهما، أما الغفلة المجردة مع قلة الخطأ، أو كثرة الخطأ لسوء الحفظ دون الغفلة، ويكون ذلك قولًا ثالثًا في المسألة، والله أعلم[79].

الدارقطني: وقال حمزة السهمي: سألت الدار قطني عمن يكون كثير الخطأ قال: "إن نبهوه عليه ورجع عنه فلا يسقط، وإن لم يرجع سقط"[80]. فعلم من ذلك أن كثرة الخطأ وحدها لا تستدعي رد رواية المحدث مالم يكن مصرًّا على خطئه.

ابن حبان: "ولا يستحقّ الإنسان ترك روايته حتى يكون منه من الخطأ ما يغلب صوابه، فإذا فحش ذلك منه وغلب على صوابه استحقّ مجانبة روايته، وأمّا من كثُر خطؤه ولم يغلب على صوابه فهو مقبول الرّواية فيما لم يخطئ فيه، واستحقّ مجانبة ما أخطأ فيه فقط"[81].

فهذه نصوص الأئمة المتقدمين وهي تفيد أن الراوي لا يرد حديثه حتى يغلب على روايته الخطأ والغلط وهذه بلا شك صفة من يقال فيه "منكر الحديث" كما سبق تقريره، وأما من وقعت الأوهام والأخطاء في روايته، وكثرت فيها لكن لم تغلب عليها، فهذا لا يترك حديثه، فلا يحتج به حال انفراده بل يعتبر به ويستشهد بحديثه.

ثانيًا: نصوص الحفاظ المتأخرين:

وقد قرر الحفاظ المتأخرون ما سبقهم إليه أئمة الحديث ونقاده، وصرحوا بأن من كثرت المناكير في حديثه لم تقبل روايته. قال ابن الصلاح في صفة من ترد روايته: "لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه، كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع، وكمن يحدث لا من أصل مقابل صحيح،

78- المصدر نفسه، ج 5، ص 746.

79- ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، ج 1، ص 135.

80- المصدر نفسه، وينظر: الخطيب البغدادي، **الكفاية**، ص 143-144.

81- محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1414هـ/ 1993م، ج 1، ص 152.

ومن هذا القبيل من عرف بقبول التلقين في الحديث، ولا تقبل رواية من كثرت الشواذ والمناكير في حديثه. جاء عن شعبة أنه قال: لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ، ولا تقبل رواية من عرف بكثرة السهو في روايته إذا لم يحدث من أصل صحيح"[82] وقد تبعه على هذا كل من جاء بعده كالعراقي[83]، وابن جماعة[84]، والنووي[85]، وابن الملقن[86]، والسخاوي[87]، والسيوطي[88]، والأبناسي[89]، وغيرهم. كلهم نقل كلام ابن الصلاح ووافقه عليه، وقرروا جميعا أن من كثرت الشواذ والمناكير في روايته، لا تقبل روايته. ويقابل ذلك من لم تكثر الشواذ والمناكير في روايته فهذا لا يرد حديثه، وقد بين ذلك صريحا السخاوي فقال: "أما من لم يكثر شذوذه ولا مناكيره، أو كثر ذلك مع تمييزه له وبيانه، أو حدّث مع اتصافه بكثرة السهو من أصل صحيح بحيث زال المحذور في تحديثه من حفظه فلا، وكذا إذا حدّث سيء الحفظ عن شيخ عرف فيه بخصوصه بالضبط والإتقان كإسماعيل بن عياش، حيث قبل في الشاميين خاصة دون غيرهم، على أن بعض المتأخرين توقف في رد من كثرت المناكير وشبهها في حديثه، لكثرة وقوع ذلك في حديث كثير من الأئمة ولم ترد روايتهم، ولكن الظاهر أن المراد من كثر ذلك في رواياته مع ظهور إلصاق ذلك به لجلالة باقي رجال السند"[90]. وهذا التقرير النظري الذي ذكره هؤلاء الحفاظ في هذا الباب "صفة من تقبل روايته وصفة من ترد روايته" نجد الكثير منهم قد خالفوه في باب مراتب ألفاظ الجرح والتعديل، إذ قد قرر الكثير منهم الاعتبار بمن قيل فيه "منكر الحديث".

مرتبة منكر الحديث عند الذهبي:

قال الذهبي مبينا مراتب الجرح عنده مرتبا لها من الأشد إلى الأخف: "و أردى عبارات الجرح:

1- دجال، كذّاب، أو وضاع يضع الحديث.

82- ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص 61.

83- الحافظ زين الدين العراقي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، ج 2، ص 34.

84- ابن جماعة، **المنهل الروي**، ص 63.

85- يحيى ابن شرف الدين النووي، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، ص 6.

86- سراج الدين بن الملقن، **التذكرة في علوم الحديث**، ص 280 .

87- شمس الدين السخاوي، **فتح المغيث**، ج 2، ص 103-104.

88- السيوطي، **تدريب الراوي**، ج 1، ص 299.

89- إبراهيم بن موسى بن أيوب برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، ط1، 1418هـ/ 1998م، ج 1، ص 263.

90- السخاوي، **فتح المغيث**، ج 2، ص 105.

2- ثم متهم بالكذب، ومتفق على تركه.

3- ثم متروك، ليس بثقة، وسكتوا عنه، وذاهب الحديث، وفيه نظر، وهالك، وساقط.

4- ثم واهٍ بمرة، وليس بشيء، وضعيف جدا، وضعفوه، ضعيف، وواه، ومنكر الحديث، ونحو ذلك.

5- ثم يضعف، وفيه ضعف، وقد ضعف، ليس بالقوي، ليس بحجة، ليس بذاك، يعرف وينكر، فيه مقال، تكلم فيه، لين، سيّئ الحفظ، لا يحتج به، اختلف فيه، صدوق لكنه مبتدع.

ونحو ذلك من العبارات التي تدل بوضعها على اطّراح الراوي بالأصالة، أو على ضعفه، أو على التوقف فيه، أو على جواز أن يحتج به مع لين ما فيه"[91]. فلفظة "منكر الحديث" عنده بين الضعف والتوقف، إذ هي ليست من عبارات الدالة على اطّراح الرواي بالأصالة، كما في أصحاب المراتب الثلاثة الأولى، وليست دالة على أنه يحتج به مع لين فيه، فهي تصلح للمرتبة الخامسة، وهي أخفها. وعلى ذلك جملة من القرائن منها:

1- تمييزه بين متروك الحديث ومنكر الحديث، إذ جعل المتروك في المرتبة الثالثة، وقرنها بعبارات شديدة مثل ذاهب الحديث وساقط وهالك ونحوها، وهي تدل على اطّراح حديث الراوي، بينما منكر الحديث جعله في المرتبة التي بعدها فهي أخف منها جرحا، ثم قرنها بعبارات لا تدل على الجرح الشديد كضعيف وضعفوه وواه،هذا من جهة.

2- كما نجده قرنها بعبارات أخرى دالة على الجرح الشديد كـ: "واه بمرة وليس بشيء وضعيف جدا"، مما يدل على أن هذه العبارة محل توقف، فقد تكون دالة على الرد، وطرح حديث الراوي وتركه، وقد تكون دالة على إمكان الاعتبار بها، كما أن هذه المرتبة يكمن أن تقسم إلى مرتبتين: إحداهما دالة على عدم الاعتبار كالألفاظ السابقة الذكر، وأخرى دالة على الاعتبار كمنكر الحديث وضعيف وضعفوه وواه ونحوها، لتكون أكثر دقة وضبطا، وهذا فعلا ما قام به الأئمة بعده إذ جعلوها ستة كما سيأتي بيانه، ومن هؤلاء السخاوي رحمه الله فقد حكى عن الذهبي أنها ستة، وذكر في الخامسة منها هذه الألفاظ وهي: ضعيف، ضعيف الحديث، مضطربه، منكره، ونحوها[92]. ويمكن أن يكون الذهبي نفسه جعلها ستة في بعض النسخ، لأن نسخ **الميزان** تختلف ولها عدة روايات[93].

91- الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، ج 1، ص 114.

92- السخاوي، **فتح المغيث**، ج 2، ص 127.

93- انظر فيما يتعلق باختلاف نسخ الميزان مقدمة الشيخ عبد الفتاح أبي غدة لتحقيقه لـ: **لسان الميزان**، ج 1، ص 92.

3- ومما يدل على أنها مترددة عند الذهبي بين الاعتبار وعدمه، وإن كان الغالب على استعمالها عنده للضعف الشديد أننا نجده في مواضع يصرح بأن الراوي منكر الحديث ولا يترك فمن ذلك: بشير بن زياد الخراساني عن ابن جريج منكر الحديث، ولم يترك[94].

وقال أيضًا في ترجمة أحمد بن عتاب المروزي: "قال أحمد ابن سعيد بن معدان شيخ صالح روى الفضائل والمناكير، قلت: ما كل من روى المناكير يضعف"[95].

وقد سبق نقل تعريفه لمن قيل فيه منكر الحديث: "قولهم منكر الحديث، لا يعنون به أن كل ما رواه منكر، بل إذا روى الرجل جملة وبعض ذلك مناكير فهو منكر الحديث"[96]. وهذا الوصف يليق بمن هو صالح للاعتبار.

مرتبة منكر الحديث عند العراقي:

مراتب التجريح عند العراقي خمسة ذكرها في نظمه **الألفية** وفي شرحه عليها فقال:

وأسوأ التجريح: (كذاب) (يضع).....

(لَيْسَ بِشَيءٍ) (لاَ يُسَاوِي شَيْئًا) ثُمَّ (ضَعِيْفٌ) وَكَذَا إِنْ جِيْئَا

بِمُنْكَرِ الْحَدِيْثِ أَوْ مُضْطَرِبِهْ (وَاهٍ) وَ(ضَعَّفُوهُ) (لاَ يُحْتَجُّ بِهْ)

وَبَعْدَهَا (فِيْهِ مَقَالٌ) (ضُعِّفْ) وَفِيْهِ ضَعفٌ تُنْكِرُ وَتَعْرِفْ

(لَيْسَ بِذَاكَ بِالْمَتِيْنِ بِالْقَوِيْ بِحُجَّةٍ بِعُمْدَةٍ بِالْمَرْضِيْ)

لِلضَّعْفِ مَا هُوْ فِيْهِ خُلْفٌ طَعَنُوْا فِيْهِ كَذَا (سَيِّئُ حِفْظٍ لَيِّنُ)

(تَكَلَّمُوا فِيْهِ) وَكُلُّ مَنْ ذُكِرْ مِنْ بَعْدُ شَيئًا بِحَدِيْثِهِ اعْتُبِرْ

وقال في شرحه لهذه الأبيات: "... المرتبة الرابعة: فلان ضعيف، فلان منكر الحديث، أو حديثه منكر، أو مضطرب الحديث، وفلان واه، وفلان ضعفوه، وفلان لا يحتج به.

المرتبة الخامسة: فلان فيه مقال، فلان ضعف، أو فيه ضعف، أو في حديثه ضعف، وفلان تعرف وتنكر، وفلان ليس بذاك، أو بذاك القوي وليس بالمتين، وليس بالقوي، وليس بحجة، وليس بعمدة، وليس بالمرضي وفلان للضعف ما هو، وفيه خلف، وطعنوا فيه، أو مطعون فيه، وسيئ الحفظ،

94- الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج 1، ص 328.

95- الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج 12، ص 251.

96- السخاوي، **فتح المغيث**، ج 2، ص 126، وهو غير موجود في النسخة المطبوعة من الميزان، فلعله في نسخة أخرى.

ولين، أو لين الحديث، أو فيه لين، وتكلموا فيه، ونحو ذلك. وقولي: "وكل من ذكر من بعد شيئا"، أي: من بعد قولي: "لا يساوي شيئا"، فإنه يخرج حديثه للاعتبار، وهم المذكورون في المرتبة الرابعة والخامسة[97].

مرتبة منكر الحديث عند السخاوي:

قسّم السخاوي مراتب الجرح إلى ستة ذكرها مرتّبةً من الأشد إلى الأخف تبعا للعراقي في نظمه، وجعل المراتب الأربع الأولى غير محتج بها والخامسة والسادسة صالحتين للاعتبار، وجعل لفظة "منكر الحديث" ضمن المرتبة الخامسة وفي ذلك يقول: "... ثم يلي هذه مرتبة خامسة وهي فلان ضعيف، وكذا إن جيء بمد الهمزة منهم في وصف الرواة بـ لفظ "منكر الحديث"، أو "حديثه منكر"، أو "له ما ينكر"، أو "مناكير" أو بلفظ "مضطربه"، أي الحديث و "فلان واه" و "وفلان ضعفوه"، و "فلان لا يحتج به"، وبعدها وهي سادس المراتب "فلان فيه مقال"، أو "أدنى مقال"، و "فلان ضعف"، و "فلان فيه"، أو في "حديثه ضعف"، و "فلان تنكر" يعني مرة، و "تعرف" يعني أخرى، و "فلان ليس بذاك" وربما قيل "ليس بذاك القوي" أو "ليس بالمتين" أو "ليس بالقوي" ... والحكم في المراتب الأربع الأُوَل أنه لا يحتج بواحد من أهلها ولا يستشهد به ولا يعتبر به، وكل من ذكر من بعد لفظ لا يساوي شيئًا، وهو ما عدا الأربع بحديثه اعتبر، أي: يخرج حديثه للاعتبار، لإشعار هذه الصيغ بصلاحية المتصف بها لذلك وعدم منافاتها لها"[98].

مرتبة منكر الحديث عند السيوطي:

قال السيوطي في مراتب الجرح. وقولهم: "ليس بقوي" يكتب أيضًا حديثه للاعتبار "وهو دون لين" فهي أشد في الضعف، وإذا قالوا: "ضعيف الحديث"، فدون ليس بقوي، ولا يطرح بل يعتبر به" أيضًا وهذه مرتبة ثالثة، ومن هذه المرتبة فيما ذكره العراقي ضعيف فقط منكر الحديث، حديثه منكر واه ضعفوه، وإذا قالوا "متروك الحديث أو واهيه أو كذّاب" فهو ساقط لا يكتب حديثه ولا يعتبر به[99]. فالسيوطي ينقل عن العراقي ـ مقرّا له ـ أن من قيل فيه: منكر الحديث وحديثه منكر، أنه ممن يعتبر بحديثهم.

97- العراقي، **شرح التبصرة والتذكرة**، ج 1، ص 124-125.

98- السخاوي، **فتح المغيث**، ج 2، ص 123-125.

99- السيوطي، **تدريب الراوي**، ج 1، ص 345-346.

مرتبة منكر الحديث عند الحافظ المناوي:

وقال الحافظ عبد الرؤوف المناوي بعد أن ذكر المراتب التي لا يحتج بأصحابها ولا يكتب حديثهم: "... ويليها: ضعيف، منكر الحديث، مضطرب الحديث، واه، ضعفوه، لا يحتج به. ويليها: فيه مقال، ليس بذاك ليس بالقوي، تعرف وتنكر، ليس بعمدة، فيه خلف، مطعون فيه، سيّئ الحفظ، لين، تكلموا فيه. وأصحاب هاتين الرتبتين يكتب حديثهم للاعتبار"(100).

مرتبة منكر الحديث عند الأمير الصنعاني:

قال العلامة الصنعاني: "الفائدة الرابعة أن أهل المرتبة الرابعة والخامسة من المجروحين ممن قيل فيه "ضعيف" أو "منكر الحديث" أو "واه" أو "فيه مقال" أو "ضعف"، هم أهل المرتبة الرابعة من المعَدَّلين، وهو من قيل فيه محله الصدق أو رووا عنه أو نحوه لما تقدم في كل واحد منهم أنه يكتب حديثه للاعتبار، كما تقدم عن ابن أبي حاتم أنه قال كل من كان من أهل المرتبة الرابعة والخامسة فإنه يكتب حديثه للاعتبار"(101).

مرتبة منكر الحديث عند المعاصرين:

لقد قرر كثير من العلماء المعاصرين ما سبق إليه الحفاظ المتأخرون من أن من قيل فيه "منكر الحديث" يعتبر بحديثه، عند غير البخاري، ومن هؤلاء الشيخ الدكتور نور الدين عتر حفظه الله في كتابه **منهج النقد في علوم الحديث**(102)، وغيره. لكن يرى بعض المعاصرين أن من وصف بمنكر الحديث لا يعتبر بحديثه فقال: "... وما لا يمكن علاجه منها، ما يلي:

أولًا: الراوي الموصوف بكونه "منكر الحديث"، أو "متروك الحديث"، أو "شديد الضعف"، أو بأيّ عبارة تقتضي الوهاء.

ثانيًا: الراوي المتهم بالكذب، أو سرقة الحديث، وأولى منه من يثبت ذلك عليه.

فإن قلت: ربما روى الواحد من هذا الصنف أو الذي قبله ما يرويه الثقات، فهل يعتبر بما يوافق فيه الثقات أم لا؟ قلت: وجدنا من الناس من المتأخرين من يغتر بتلك الموافقات، والتحقيق: منع الاعتبار بروايات هذين الصنفين، وإن وقعت موافقة لروايات الثقات، والعلة في ذلك: ما يقع في رواياتهم من

100- عبد الرؤوف المناوي، **اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر**، تحقيق: المرتضى الزين أحمد، مكتبة الرشد، 1999م، ج 2، ص 355.

101- الأمير الصنعاني أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، دراسة وتحقيق: أبو عبدالرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ/ 1997م، ج 2، ص 170.

102- نور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، ص 112.

التحديث بما ليس من حديثهم المسموع لهم، سرقة، أو تشبيهًا عليهم، أو تلقينًا لهم، أو دسًّا في كتبهم. فالواجب النظر إلى روايات هؤلاء بمنزلة المعدوم في هذا الباب"[103]. واستدل بما نقل عن أحمد: "الحديث عن الضعفاء قد يحتاج إليه في وقت، والمنكر أبدًا منكر". وبين ذلك بأكثر من هذا في روية أخرى، قيل له: فهذه الفوائد التي فيها المناكير، ترى أن يكتب الحديث المنكر؟ قال: "المنكر أبدًا منكر"، قيل له: فالضعفاء ؟ قال: "قد يحتاج إليهم في وقت" كأنه لم ير بالكتاب عنهم بأسًا[104]. مُعَللًا ذلك بقوله: "وجه ترك كتابة المنكرات، عدم صحة الاعتبار بها، لأن الاعتبار لا يكون بما ليس له أصل، والمنكرات لا أصول لها. أما أحاديث الضعفاء التي يوجد ما يشدها فهذه تكتب، لأن لها أصلًا"[105]. نقول: لابد من أن نفرق في هذا المقام بين أمرين الراوي والراوية، فأما الرواية المنكرة فلا إشكال في ردها ولا خلاف بين النقاد في عدم الاعتداد بها، إذ هي خطأ وغير ثابتة عمن نسبت إليه، وعلى هذا يتنزل كلام الإمام أحمد[106]. ولاحظ كلام أحمد إذ قال "المنكر أبدًا منكر: أي الحديث المنكر، لأن الرواي لا يوصف بقولهم: منكر بل يقال فيه: منكر الحديث. ثم قال "الحديث عن الضعفاء" أي يريد كتابة الروايات الضعيفة، وروايتها، وأما الراوي ففيه تفصيل: فإن كانت هذه العبارة صادرة عن الإمام البخاري، فلا يعتبر بصاحبها لما سبق أن نقلناه عنه أن من قال فيه 'منكر الحديث' فلا تحل الرواية عنه، وأما عند غيره فأحيانا يكون من وصف بها ممن لا يعبر بحديثه، وأحيانا يكون ممن يعتبر به، وذلك بحسب السياق والقرائن التي تحتف عبارة الناقد، وقد ذكرت في الدراسة التطبيقية الشواهد الكثيرة من كلام أبي حاتم على ذلك، وهذا كله مشروط بأن تكون الرواية نفسها ليس مما أنكر على صاحبها، فإن كانت الرواية منكرة فلا مجال للاعتبار بها، فمن قيل فيه منكر الحديث، يمكن أن يعتبر برواياته التي لم تنكر عليه.

هذا وقد ذكر الباحث في موضع آخر ما يوافق الصواب الذي قررته فقال: قولهم: "منكر الحديث"، هذا الوصف صريح في حق الراوي باعتبار حديثه، لا أمْر آخر. وهي من ألفاظ الجرح الموجبة ضعفه عند الناقد، وقدر الجرح بهذه العبارة في التحقيق متفاوت، بين الضعف الذي يُبقي للراوي شيئًا من

103- عبد الله الجديع، **تحرير علوم الحديث**، المكتبة الشاملة، ج 3، ص 282.

104- ينظر: المروذي، **العلل ومعرفة الرجال**، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، 1409هـ، ص 287، إسحاق بن هانئ، **مسائل الإمام أحمد**، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، نصوص 1925، 1926.

105- عبد الله الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ج 3، ص 284.

106- ينظر: أبوبكر كافي، **منهج الإمام أحمد في التعليل**، ص 423-424.

الاعتبار، والشديد الذي يبلغ به إلى حد التهمة، فهي لفظةٌ مفسَّرةٌ باعتبار، مجملة باعتبار، ويفسَّرُ ذلك في حقِّ الراوي المعين بالقرائن المصاحبة للوصف، أو بدلالة أقاويل سائر النقاد فيه". ثم استشهد بثلاثة أمثلة على ذلك، ثم قال: "إذاً استعمالهم لهذه اللفظة يجب أن يراعى فيه درجة الجرح بها، ولا يصح أن تحمل على الشديد المسقط لذاتها، إلا أن يُعدم في الراوي من الأوصاف سِواها"(107). ومما تقدم نستخلص الآتي:

1- اختلاف الحفاظ المتأخرين في تحديد معنى "منكر الحديث" اختلافا بينا.

2- اتفاق المحدثين على إدارج هذه العبارة ضمن عبارات الجرح والتضعيف، وعدم الاحتجاج بصاحبها.

3- عدم صحة ما فسّرت هذه العبارة بالتفرد الراوي وإغرابه عند بعض الأئمة.

4- اختلاف المحدثين في تحديد مرتبة من وصف بهذه العبارة هل يعتبر به أم لا، فبعد اتفاقهم على عدم الاحتجاج بصاحبها، ذهب أكثر المتأخرين إلى جعلها ضمن مراتب الاعتبار، وهذا الذي عليه أكثر المعاصرين، ولكن من خلال تتبع إطلاقات الأئمة النقاد لها، نلحظ اتساع معناها وشموله لجميع مراتب الرواة الضعفاء، فيشمل رواة الاعتبار ورواة الترك، وإن كان الأكثر استعمالها في المتروكين.

المبحث الثاني: حد النكارة وأسبابها عند ابن أبي حاتم:

المطلب الأول: حد النكارة:

لم يرد عن أبي حاتم نص صريح في الحد الذي إذا وصل إليه الراوي يوصف بكونه منكر الحديث، فهل يشترط أن تكون كل أحاديثه مناكير،أم أن يكون الغالب عليها المناكير، أم أن تكثر المناكير في روايته وإن لم تغلب عليه، أم مطلق وجود بعض المناكير في روايته، ولو كانت قليلة؟ هذا ما سنحاول استخلاصه والإجابة عنه من خلال تحليل ما ورد عند ابن أبي حاتم من أقوال قرنها ببعض من وصفهم بمنكر الحديث تبين مقدار ما رووا من المناكير حتى استحقوا هذا الوصف عنده، وسأرتب هؤلاء بناء على الاحتمالات الأربع المذكورة:

أ: وصفه بعض الرواة بمنكر الحديث لكون أحاديثهم كلها منكرة:

فمن هؤلاء الرواة الذين وصفهم بمنكر الحديث، وقرن ذلك بوصفه أنه لا يعلم لهم حديثا صحيحا أو يعتمد عليه، وسبق ذكرهم في الإطلاقات المقرونة، فلا داعي لإعادة ذكرهم هنا، وإنما نضيف عليهم أمثلة أخرى تؤيدها فمن ذلك:

107- المصدر السابق، ج 1، ص 400- 401.

ـ ناصح بن عبد الله أبو عبد الله الحائك: قال عبد الرحمن: سألت أبي عن ناصح بن عبد الله الحائك فقال: ضعيف الحديث، منكر الحديث، عنده عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة مسندات في الفضائل كلها منكرات، كأنه لا يعرف سماك غير جابر، وهو في الضعف مثل سعيد بن سماك بن حرب[108]. ويلحظ في هذا النص بأن أبا حاتم صرّح بأن كل أحاديث الراوي منكرة، وثَمَ قرينة أخرى تدل على ذلك وهو كون الراوي لم يرو إلا عن سماك كما ذكره أبو حاتم،وقد تفرد عنه بأحاديث كلها منكرة. ومن هذا القبيل وصفه لأحد الرواة بمنكر الحديث لكونه لم يرو إلا حديثا واحدا منكرا هو: عبد الملك بن نافع ابن أخي القعقاع بن شور روى عن ابن عمر روى عنه سليمان الشيباني والعوام بن حوشب وقرة العجلى قال عبدالرحمن: سمعت أبي يقول ذلك وسألته عنه فقال: شيخ مجهول لم يرو إلا حديثا واحدا قطّع الشيباني ذلك الحديث فجعله حديثين، لا يثبت حديثه، منكر الحديث[109].

ب: **وصفه بعض الرواة بمنكر الحديث لكون أحاديثهم الغالب عليها المناكير:**

فمن ذلك: عبد الله بن عبد العزيز الليثي أبو عبد العزيز المديني: عبد الرحمن قال سألت أبي عن عبد الله بن عبد العزيز الليثي فقال: منكر الحديث، ضعيف الحديث، لا يشتغل بحديثه، ليس في وزن من يشتغل بخطئه، عامة حديثه خطأ، لا أعلم له حديثا مستقيما، يكتب حديثه[110]. والظاهر هنا من عبارة "يكتب حديثه" في هذا السياق تدل على أن المراد بها الكتابة للمعرفة، والاستدلال بها على ضعف الراوي بدليل قوله في أول كلامه "لا يشتغل بحديثه" ويستبعد حملها على الكتابة للاعتبار، ولذا لم أورد هذا النص فيمن وصفهم بمنكر الحديث مع التصريح بكتابه حديثهم.

سلمة بن وردان أبو يعلى الجندعي الليثي: روى عن أنس روى عنه الثوري وابن المبارك وأبو ضمرة وأبو نباتة يونس بن يحيى وأبو نعيم وابن قعنب سمعت أبي يقول ذلك. قال عبد الرحمن سمعت أبي يقول ـ وسئل عن سلمة بن وردان فقال: ليس بقوي تدبرت حديثه فوجدت عامتها منكرة، لا يوافق حديثه عن أنس حديث الثقات إلا في حديث واحد، يكتب حديثه. حدثنا عبد الرحمن قال سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: وذكرا سلمة بن وردان فقالا: لا نعلم أنه حدث حديثا عن أنس شاركه فيه إلا حديثا واحدا حديث أنس عن معاذ: من مات لا يشرك بالله شيئًا فإن هذا قد شاركه فيه غيره[111].

108- ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج 8، ص 502- 503.

109- المصدر السابق، ج 5، ص 371-372.

110- المصدر السابق، ج 5، ص 103.

111- المصدر السابق، ج 4، ص 174- 175.

وكذلك في هذا النص الظاهر من عبارة "يكتب حديثه" يراد بها المعرفة والاستدلال على ضعف الراوي، والدليل أن هذا الراوي لا يروي إلا عن أنس، وعامة ما يرويه لا يشاركه فيه غيره من الثقات فيه إلا باستثناء حديث واحد، ويمكن أن يكون الضمير في "حديثه" المراد بها خصوص هذا الحديث الذي وافق فيه الثقات دون غيره، ويظهر في هذا النص دقة أبي حاتم في حكمه على الرواة فهو نتيجة تدبر واستقراء وتتبع لكل مرويات الرجل، وليس من خلال النظر في حديث أو حديثين فقط، كما يظهر الدقة في ألفاظه فقد عبر بلفظ "عامتها منكرة" ولم يقل كلها كما تقدم في النصوص السابقة،وهذا لوجود حديث واحد فقط لهذا الراوي يوافق فيه غيره، فالإمام هنا يريد حقيقة ما تدل عليه هذه الألفاظ أي يريد بكلمة "كل" جميع مرويات الرجل ويريد بعامة، أغلب مرويات الرجل كما هو الحال هنا، حتى لا يقال إن هذه العبارات قد خرجت مخرج الغالب ولم يرد بها حقيقة الأمر.

ج: **وصفه بعض الرواة بمنكر الحديث لكثرة المناكير في روايتهم وإن لم تغلب عليها، فمن هؤلاء:**

- سعيد بن سنان أبو مهدي: قال عبد الرحمن قال سألت أبي عن أبي مهدى سعيد بن سنان الحمصى فقال: ضعيف الحديث، منكر الحديث، يروى عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحو من ثلاثين حديثا أحاديث منكرة(112).

- عبد الله بن دكين أبو عمر: قال عبد الرحمن قال سئل أبي عن عبد الله بن دكين فقال: منكر الحديث، ضعيف الحديث، روى عن جعفر بن محمد غير حديث منكر(113).

- عبد الرحمن بن بشير الشيباني الدمقشي: روى عن محمد بن اسحاق روى عنه سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي وعبد الرحمن بن ابراهيم دحيم. نا عبد الرحمن قال سمعت أبي يقول ذلك وسألته عنه فقال: منكر الحديث يروى عن ابن اسحاق غير حديث منكر(114).

- العلاء بن هلال الرقى: روى عن عبيد الله بن عمرو الرقى روى عنه عمرو بن محمد الناقد أحاديث موضوعة، قال أبو محمد روى عنه ابنه هلال بن العلاء وروى هو عن أبيه هلال بن عمرو سألته عنه فقال منكر الحديث، ضعيف الحديث عنده عن يزيد بن زريع أحاديث موضوعة(115).

112- المصدر السابق، ج 4، ص 28.

113- المصدر السابق، ج 5، ص 48.

114- المصدر السابق، ج 5، ص 215.

115- المصدر السابق، ج 6، ص 361 -362.

- ميناء مولى عبد الرحمن بن عوف: قال عبد الرحمن قال سألت أبي عنه فقال: منكر الحديث، روى أحاديث في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مناكير، لا يعبأ بحديثه، كان يكذب[116].

- وهب بن راشد الرقي: قال عبد الرحمن قال سئل أبي عن وهب بن راشد فقال: منكر الحديث، حدث بأحاديث بواطيل[117].

د: وصفه بعض الرواة بمنكر الحديث لوجود بعض المناكير في روايتهم:

وقد تكون قليلة لكنها تؤثر على حديث الراوي لعدة أسباب سيأتي تفصيلها منها: رواية الأحاديث الموضوعة والباطلة أو ما لا أصل له، أو كون الراوي مجهولا، ويروي عن الثقات ما لا يعرف من حديثهم، فهناك رواة وصفوا بمنكر الحديث عند أبي حاتم مع تصريحه بأن ذلك بسب استنكار بعض الأحاديث لهم وقد تكون حديثا أو حديثين أو ثلاثة، فمن هؤلاء:

- عيسى بن سمرة بن حيان مولى عمر بن عبد العزيز: قال عبد الرحمن سألت أبي عنه فقال هو منكر الحديث ضعيف روى عن إسماعيل بن أبي خالد عن زاذان عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا منكرا[118].

- عمران بن أبي الفضل: قال عبد الرحمن سألت أبي عنه فقال: ضعيف الحديث، منكر الحديث جدا، روى عنه إسماعيل بن عياش حديثين باطلين موضوعين[119].

- محمد بن عون الخراساني:قال عبد الرحمن قال سألت ابن عن محمد بن عون الخراساني فقال: ضعيف الحديث، منكر الحديث، روى عن نافع حديثا ليس له أصل[120].

- عبد العزيز بن عبد الله أبو يحيى النرمقي: قال عبد الرحمن قال سألت أبي عنه فقال: رازي منكر الحديث روى عن يحيى البكاء عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أحاديث أو أربعة منكرة[121].

- سليمان بن سفيان أبو سفيان المديني: قال عبد الرحمن سألت أبي عن سليمان بن سفيان فقال: هو ضعيف الحديث، يروى عن الثقات أحاديث منكرة.

116- المصدر السابق، ج 8، ص 395.

117- المصدر السابق، ج 9، ص 27.

118- المصدر السابق، ج 6، ص 277.

119- المصدر السابق، ج 6، ص 303.

120- المصدر السابق، ج 8، ص 47.

121- المصدر السابق، ج 5، ص 386.

وقال سئل أبو زرعة عن أبي سفيان سليمان بن سفيان فقال: مديني منكر الحديث، روى عن عبدالله بن دينار، ثلاثة أحاديث كلها يعنى مناكير، وإذا روى المجهول المنكر عن المعروفين فهو كذا كلمة ذكرها[122]. أي أنه ضعيف الحديث حسب السياق. فمن خلال ما تقدم نلحظ أن معنى "منكر الحديث" عند ابن أبي حاتم فهو يطلق على الراوي إذا كانت أحاديثه كلها منكرة، وأحيانا إذا كان غالبها منكرًا، ويطلقها على الراوي إذا كثرت المناكير في روايته وإن لم تغلب عليها، بل ويطلقها أحيانا على من روى حديثا منكرا أو حديثين منكرين، أو شيئًا يسيرًا من المناكير مما يؤثر على روايته لقلتها، أو كون راويها غير معروف وينفرد عن الثقات بالمناكير، أو لغير ذلك من الأسباب، ولم نجده أطلق هذا الوصف على الثقات أو الصدوقين ممن وقعت بعض المناكير في روايتهم ولم تؤثر فيها.

المطلب الثاني: أسباب وصف الراوي بنكارة الحديث:

لم يصرح ابن أبي حاتم بأسباب وصف الراوي بالنكارة، ولكن من خلال النظر في بعض النصوص، نجده قد أشار إلى جملة من الأسباب التي توجب نكارة حديث الراوي، وهي خمسة أسباب نجملها في الآتي: الجهالة، الغفلة، سوء الحفظ، الكذب، التهمة به. وسنذكر كل سبب مع بعض الشواهد من كلام أبي حاتم دالة على كونه سببا في وصف الراوي بمنكر الحديث.

أ- الجهالة وأثرها في وصف الراوي بنكارة الحديث:

الراوي إذا لم تتحقق عدالته، فلا سبيل إلى معرفة ضبطه وإتقانه إلا من خلال مروياته، فإن كانت مروياته مستقيمة دلت على صدقه وحفظه ووثاقته، وإن كانت منكرة دلت على خلاف ذلك وضده، ولذا نجد الأئمة ومنهم أبو حاتم يصفون بعض الرواة بقولهم "منكر الحديث" ويعللون ذلك في بعض الأحيان بكون الراوي مجهولا وغير معروف، فلا يقبل منه ما يتفرد به عن الثقات أو ما يخالف فيه غيره، وقد أشار الإمام أبو زرعة إلى هذا فقد سئل سليمان بن سفيان عن أبي سفيان فقال: مدينى منكر الحديث، روى عن عبد الله بن دينار ثلاثة أحاديث كلها ـ يعنى مناكير، وإذا روى المجهول المنكر عن المعروفين فهو كذا ـ كلمة ذكرها[123]. أي أنه يكون ضعيفا غير ثقة. وقد وصف أبو حاتم عددا من الرواة بمنكر الحديث قارنا ذلك وصفهم بما يدل على الجهالة وقد بلغ عددهم ثمانية عشر راويا منهم:

- خالد بن أيوب البصري روى عن أبيه روى عنه جرير بن حازم، مرسل، سمعت أبي يقول ذلك

122- المصدر السابق، ج 4، ص 119.

123- المصدر السابق، ج 4، ص 119.

حدثنا عبد الرحمن قال ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال: خالد بن أيوب لا شيء يعنى ليس بثقة، وسمعت أبي يقول: هو مجهول منكر الحديث[124]. خازم أبو محمد الغبري روى عن عطاء بن السائب روى عنه نصر بن علي. قال عبد الرحمن سألت أبي عنه فقال: مجهول منكر الحديث والحديث الذي رواه باطل[125].

- الحارث بن شبل بصري روى عن أم النعمان روى عنه أبو عبيدة هلال بن الفياض اليشكري وعبد الله بن رجاء وسهل بن تمام سمعت أبي يقول ذلك وسمعته يقول: هو منكر الحديث، ليس بالمعروف[126]. سهيل بن أبي فرقد روى عن الحسن روى عنه عكرمة ابن عمار سمعت أبي يقول ذلك وسمعته يقول: هو مجهول، منكر الحديث[127].

ب: الغفلة وأثرها في وصف الراوي بنكارة حديثه:

لا يخفى أثر الغفلة على ضبط الراوي مما يجعله لا يميز بين الأحاديث والرواة، ويروي على سبيل التوهم دون يقين ولا تحقق مما يكون سببا في وقوع المنكرات في حديثه، وقد أشار أبو حاتم إلى هذا السبب في الكلام على راويين وصفهما بنكارة الحديث قارنا ذلك بالتنبيه على غفلة هؤلاء الرواة وعدم تيقظهم فيقول في الكلام على رشدين بن سعد أبو الحجاج المصري: قال عبد الرحمن سمعت أبي يقول: رشدين بن سعد منكر الحديث وفيه غفلة، ويحدث بالمناكير عن الثقات، ضعيف الحديث، ما أقربه من داود بن المحبر، وابن لهيعة أستر، ورشدين أضعف[128]. ياسين بن معاذ الزيات أبو خلف: قال عبد الرحمن قال سألت أبي عن ياسين الزيات فقال: كان رجلا صالحا لا يعقل ما يحدث به، ليس بقوي، منكر الحديث[129].

ج: سوء الحفظ وكثرة الخطأ وأثره في وصف الراوي بنكارة حديثه:

سوء الحفظ وكثرة الخطأ أمران متلازمان، فمن ساء حفظه كثرت أخطاؤه لا محالة، ومن كثرت

124- المصدر السابق، ج 3، ص 321.

125- المصدر السابق، ج 3، ص 393.

126- المصدر السابق، ج 3، ص 77.

127- المصدر السابق، ج 4، ص 248-249، وانظر: **بقية النماذج في الجرح والتعديل**، ج2، ص201، ج2، ص215، ج2، ص300، ج2، ص336، ج3، ص143، ج3، ص446، ج5، ص156، ج5، ص371، ج6، ص305، ج8، ص230، ج 8، ص274، ج 8، ص 439، ج9، ص152، ج 9، ص362.

128- ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج 3، ص 513.

129- المصدر السابق، ج 9، ص 313.

أخطاؤه وقعت المناكير في روايته، ولهذ السبب يشير ابن أبي حاتم واصفا بعض الرواة بنكارة الحديث، قارنا ذلك بسوء الحفظ أو كثرة الخطأ، فمن الأول قوله في: أشعث بن سعيد أبو الربيع السمان: قال عبدالرحمن سمعت أبي وسألته عن أبي الربيع السمان فقال: ضعيف الحديث، منكر الحديث، سيئ الحفظ، يروى المناكير عن الثقات. سمعت أبا زرعة يقول: أشعث بن سعيد أبو الربيع السمان ضعيف الحديث[130]. وقوله في محمد بن ذكوان خال ولد حماد بن زيد: قال عبد الرحمن سمعت أبي يقول محمد بن ذكوان خال ولد حماد بن زيد منكر الحديث، ضعيف الحديث، كثير الخطأ[131].

د: الكذب وأثره في وصف الراوي بنكارة حديثه:

وصف ابن أبي حاتم بعض الرواة بمنكر الحديث فأردنا بذلك الإشارة على سبب هذه النكارة، أنها ليست نتيجة خطأ أو سوء حفظ، بل نتيجة كذب ووضع، فمن هؤلاء: جارود بن يزيد النيسابوري: سمعت أبي يقول: هو منكر الحديث، لا يكتب حديثه، كذّاب[132]. مسعدة بن اليسع بن قيس اليشكري الباهلي: قال عبد الرحمن: سألت أبي عن مسعدة ابن اليسع فقال: هو ذاهب، منكر الحديث، لا يشتغل به، يكذب على جعفر بن محمد عندي والله اعلم. وقال أيضًا: سألت أبي يوما عن حديث لمسعدة فلم يحدثني به[133].

هـ: التهمة بالكذب وأثرها في وصف الراوي بنكارة حديثه:

وأحيانا يقرنها بما يدل على التهمة بالكذب كقوله في سعيد بن خالد بن عمرو بن عثمان أبو عثمان الأموي: قال فيه: لا أعلم روى عنه غير محمد بن شعيب بن شابور ولا يشبه حديثه حديث أهل الصدق، منكر الحديث، وأحاديثه عن أنس لا تعرف[134]. ومن هذه النماذج يتضح لنا وقوع المنكرات في حديث الراوي يكون نتيجة لخلل في ضبطه، أو في عدالته، فمما يتعلق بالضبط: سوء الحفظ، وكثرة الخطأ، أو الغفلة الشديدة، ومما يتعلق بالعدالة: الجهالة، والكذب، والتهمة به.

المبحث الثالث: إطلاقات الإمام ابن أبي حاتم لمصطلح "منكر الحديث".

لقد استعمل الأئمة النقاد هذه اللفظة بكثرة للدلالة على مرتبة بعض الرواة، فقد استعملها الإمام البخاري في **التاريخ الكبير** 187 مرة، وفي **الضعفاء الصغير** 81 مرة، والإمام أحمد في **العلل ومعرفة**

130- المصدر السابق، ج 2، ص 272.

131- المصدر السابق، ج 7، ص 251.

132- المصدر السابق، ج 2، ص 525.

133- المصدر السابق، ج 8، ص 371.

134- المصدر السابق، ج 4، ص 15.

الرجال ( )، وابن عدي في **الكامل** 319 مرة، وابن حبان في **المجروحين** 276 مرة، والعقيلي في **الضعفاء الكبير** 230 مرة، والنسائي في **الضعفاء والمتروكين** 14 مرة، والأصبهاني في **الضعفاء** 25 مرة، والخطيب في **تاريخ بغداد** 68 مرة، وابن عساكر في **تاريخ دمشق** 143مرة، وابن الجوزي في **الضعفاء والمتروكين** 342 مرة، والذهبي في **المغني في الضعفاء** 228 مرة، وغيرهم كثير.

ومن الأئمة المكثرين لاستعمال هذه العبارة الإمام أبو حاتم الرازي رحمه الله، فقد نقل عنه ابنه الإمام عبد الرحمن في كتابه **الجرح والتعديل** إطلاقه هذه العبارة 224 مرة، كما نقلها عن غيره من الأئمة، كأحمد، وأبي زرعة، وابن نمير، والفلاس، وغيرهم، بما مجموعه 312 مرة. وسنحاول دراسة إطلاقات الإمام ابن أبي حاتم لهذه اللفظة واستعمالاته لها ويمكن تقسيمها إلى قسمين: إطلاقات مجردة، وإطلاقات مقرونة بغيرها من الألفاظ.

المطلب الأول: إطلاقات مجردة:

وهي ما يستعمل فيه الإمام ابن أبي حاتم هذه اللفظة دون أن يقرنها بغيرها من الألفاظ والعبارات، ويكتفي بذلك حكما على الراوي وقد بلغ ذلك 57 مرة، فمن هؤلاء الذين وصفهم:

1- **إبراهيم بن أبي حيه اليسع بن الأشعث أبو إسماعيل المكي**[135]:

ضعيف جدا ولم ينقل توثيقه إلا عن ابن معين في رواية عنه[136]. وقال فيه البخاري أيضًا: "منكر الحديث"[137]. وقد بيّن ابن عدي سبب وصفه بمنكر الحديث عند الأئمة فقد أورد له جملة مما أنكر عليه مما يرويه عن هشام بن عروة فقال: "... وضعف إبراهيم بن أبي حية بين على أحاديثه ورواياته وأحاديث هشام بن عروة التي ذكرتها كلها مناكير"[138]. وقال ابن حبان: "إبراهيم بن أبي حية، واسم أبي حية اليسع بن أسعد من أهل مكة، يروى عن جعفر بن محمد وهشام بن عروة مناكير وأوابد تسبق إلى القلب أنه المتعمد لها"[139].

135- المصدر السابق، ج 2، ص 149.

136- المصدر السابق، ج 2، ص 95، انظر: محمد إسماعيل البخاري، **التاريخ الكبير**، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، ج 1، ص 283، وأبو جعفر العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ج 1، ص 18، وابن عدي، **الكامل**، ج 1، ص 238، وابن حجر، **لسان الميزان**، ج 1، ص 52، والإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، **المغني في الضعفاء**، تحقيق: نور الدين عتر، دار إحياء التراث، قطر، د. ت، ج 1، ص 30.

137- البخاري، **التاريخ الكبير**، ج 1، ص 283.

138- ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج 1، ص 238.

139- ابن حبان، **المجروحين**، ج 1، ص 103.

وقال العقيلي: "إبراهيم بن أبي حية المكي وهو إبراهيم بن اليسع بن أسعد حدثني آدم بن موسى قال سمعت البخاري قال: إبراهيم بن أبي حية المكي هو إبراهيم بن اليسع بن أسعد أبو إسماعيل المكي عن هشام بن عروة منكر الحديث، ومن حديثه ما حدثناه محمد بن إسماعيل حدثنا الحميدي حدثنا إبراهيم بن أبي حية حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت استأذنت النبي عليه السلام في بناء كنيف بمنى فلم يأذن لي، حدثنا يحيى بن عثمان قال حدثنا نعيم بن حماد قال حدثنا إبراهيم بن أبي حية عن بن جريج عن عطاء عن بن عباس عن النبي عليه السلام قال: لا يزال الدين واصبا ما بقي من قريش عشرون رجلا، قال لا يتابع عليهما جميعا"[140]. إذن فوصف ابن أبي حاتم له بمنكر الحديث، وصف صحيح له ما يبرره نتيجة ما يتفرد به عن الثقات من أحاديث لا تعرف إلا من جهته.

2- **ثمامة بن عبيدة العبدي البصري، أبو خليفة**[141]:

ضعفه جماعة من الأئمة، ورماه بعضهم بالكذب[142]، قال ابن حجر: "ثمامة بن عبيدة أبو خليفة العبدي بصري عن أبي الزبير المكي وعنه العدني قال ابن أبي حاتم منكر الحديث، وكذبه ابن المديني، وذكره البخاري والعقيلي والدولابي وابن الجارود في الضعفاء، وأورد له العقيلي عن أبي الزبير عن جابر في التسليمتين، وقال لا يتابع عليه، وصح في التسليمتين عن ابن مسعود رضي الله عنه"[143]. قال العقيلي: "حدثني آدم بن موسى قال سمعت البخاري قال: ثمامة بن عبيده العبدي ضعفه علي ونسبه إلى الكذب، من ناحية البصرة، ومن حديثه ما حدثناه أحمد بن عمرو بن مسلم قال حدثنا محمد بن يحيى بن أبي عمر قال حدثنا ثمامة بن عبيدة عن أبي الزبير عن جابر قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم تسليمتين: تسليمة عن يمينه وتسليمة عن يساره حتى يرى بياض شق وجهه، ليس يتابع عليه من حديث أبي الزبير، والأسانيد صحاح ثابتة في حديث ابن مسعود في تسليمتين"[144]. وذكر ابن عدي بعض منكراته أيضًا فقال: "ثمامة بن عبيدة العبدي أظنه بصري ثنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس ثنا صالح بن

140- أبو جعفر العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ج 1، ص 71.

141- ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج 2، ص 467.

142- ينظر: البخاري، **التاريخ الكبير**، ج 2، ص 178، والبخاري، **التاريخ الأوسط** المطبوع باسم **التاريخ الصغير**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، فهرس أحاديثه يوسف المرعشي، دار المعرفة، بيروت، ج 2، ص 230، والذهبي، **ميزان الميزان**، ج 1، ص 372، والذهبي، **المغني في الضعفاء**، ص 123.

143- ابن حجر، **لسان الميزان**، ج 2، ص 84.

144- العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ج 1، ص 178- 177.

حرب ثنا ثمامة بن عبيدة عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم سلم تسليمتين، قال الشيخ: وهذا الحديث منكر عن أبي الزبير عن جابر لا يرويه غير ثمامة. وقال: حدثنا محمد بن موسى الإبلي بالبصرة ثنا عمر بن يحيى الإبلي ثنا ثمامة بن عبيدة عن أبي الزبير عن جابر سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقول: لبيك عن شبرمة، قال: حججت عن نفسك، قال: لا، قال: حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة، قال الشيخ: وهذا الحديث عن أبي الزبير عن جابر منكر، ليس يرويه إلا ثمامة عنه، ثنا علي بن بشير ثنا أحمد بن عبدة ثنا ثمامة بن عبيدة ثنا منصور عن أبي هاشم عن سعيد بن جبير عن بن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع قال: اللهم لك الحمد ملء السماء وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد، قال الشيخ: ولثمامة بن عبيدة أحاديث غير ما ذكرته بعض ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه، وأنكر ما رأيت له ما ذكرته"[145]. ففيما ذكره هؤلاء الأئمة يتبين أن وصف أبي حاتم له بمنكر الحديث كان نتيجة لما تفرد به وخالف فيه غيره مما لا يتابعه عليه الثقات.

3- **زياد بن أبي زياد الجصاص، أبو محمد**[146]:

ضعيف جدا وقد تركه بعض الأئمة[147]، وقد بين العقيلي بعض ما استنكر عليه من روايته فقال: "زياد بن أبي زياد الجصاص واسطي: حدثنا زكريا بن يحيى قال حدثنا محمد بن المثنى قال ما سمعت عبد الرحمن يحدث عن زياد الجصاص حدثنا محمد بن عيسى، قال: سمعت عباس قال: سمعت يحيى يقول: زياد بن أبي زياد الجصاص واسطي، ليس بشئ. ومن حديثه: ما حدثناه عبد الوارث بن إبراهيم، قال حدثنا أمية بن بسطام قال حدثنا عبد الوهاب بن عطاء، قال أخبرنا زياد الجصاص عن علي بن زيد عن مجاهد، قال: قال عبد الله بن عمر لغلامه: انظر المكان الذي فيه بن الزبير مصلوبا فلا تمر بي عليه، فسهى الغلام، فإذا ابن عمر ينظر إلى ابن الزبير مصلوبا، فقال: يغفر الله لك ثلاثا، والله ما علمتك إلا كنت وصولا للرحم، أما والله إني لأرجو مع مساوئ ما أصبت ألا يعذبك الله بعدها أبدا، ثم التفت إلي فقال: سمعت أبي بكر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من يعمل سوءا يجز به في الدنيا.

145- ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج 2، ص 108.

146- ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج 3، ص 532.

147- انظر ابن عدي، **الكامل**، ج 3، ص 187، وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، **الضعفاء والمتروكين**، تحقيق: بوران الضناوي، وكمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط 1، 1405هـ/ 1980م، ص 181، وأبو الحسن الدراقطني، **الضعفاء والمتروكين**، تحقيق ودراسة: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط 1، 1404هـ/ 1984م، ج 1، ص 11، والذهبي، **المغني في الضعفاء**، ج 1، ص 243.

حدثنا محمد بن زكريا قال حدثنا عبد الأعلى بحماد قال: أخبرنا أبو عاصم العباداني، عن زياد الجصاص،عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر، عن عمر،عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه، كلاهما غير محفوظين وهذا يروى بإسناد صالح من غير هذا الوجه[148].

أما ابن عدي، فقد ذكر أقوال من ضعّفه ورأى أن روايته ليس فيها مناكير كبيرة فقال: "... ولم نجد له حديثا منكرا جدا فأذكره وأحاديثه يحمل بعضها بعضا وهو في جملة من يجمع ويكتب حديثه"[149]. وهذا مما تختلف فيه أنظار النقاد، والغرض هنا بيان العلة التي من أجلها وصف أبوحاتم حديثه بالنكارة، وهي بحسب ما بينه العقيلي روايته أشياء غير محفوظة ومخالفة غيره من الثقات في ذلك. فوصفه له بمنكر الحديث في حدود نقده ونظره وليس بالضرورة أن يكون كذلك عند غيره.

4- **واصل بن السائب الرقاشي وقيل الخراساني:**

ضعّفه غير واحد من الأئمة، وقال فيه البخاري ويعقوب بن سفيان والساجي أيضًا منكر الحديث، وقال فيه النسائي والأزدي: متروك الحديث[150]. وقد ذكر له الحافظ ابن عدي جملة من الأحاديث التي استنكرت عليه ثم قال: "... ولواصل غير ما ذكرت وأحاديثه لا تشبه أحاديث الثقات"[151]. وقال فيه ابن حبان: "يروى عن عطاء وأبي سورة، روى عنه أهل العراق، كان ممن يروى عن عطاء ما ليس من حديثه وعن غيره من الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات فسقط الاحتجاج به لما ظهر ذلك منه"[152]. ثم ذكر له حديثا مما تفرد به.وذكره العقيلي في **الضعفاء** ناقلا كلام البخاري فيه،وذكر حديثا مما أنكر عليه[153]. ومن هنا يتضح أن أبا حاتم إنما أطلق عليه "منكر الحديث" لما تفرد به مما يخالف فيه غيره من الثقات الأثبات.

148- أبو جعفر العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ج 2، ص 79.

149- ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج 3، ص / 187.

150- ينظر: البخاري، **التاريخ الكبير**، ج 8، ص 173، **والتاريخ الأوسط**، ج 2، ص 123، والنسائي، **الضعفاء والمتروكين**، ص 243، والدراقطني، **الضعفاء والمتروكين**، ص 24، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، **الضعفاء والمتروكين**، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، ج 3، ص 181، والذهبي، **المغني في الضعفاء**، ج 2، ص 718، **والميزان**، ج 4، ص 328، وابن حجر، **لسان الميزان**، ج 7، ص 423. **وتهذيب التهذيب**، ج 11، ص 92.

151- ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج 7، ص 85.

152- ابن حبان، **المجروحين**، ج 3، ص 83.

153- العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ج 4، ص 327.

5- **هلال بن زيد بن يسار بن بولا، أبو عقال:**

ضعفه جماعة وقال فيه البخاري: في حديثه مناكير وكذا قال الساجي، وقال فيه النسائي أيضًا: منكر الحديث، واتهمه جماعة بالوضع منهم ابن حبان وغيره. وقال فيه الحافظ ابن حجر: متروك الحديث(154). وذكره العقيلي في **الضعفاء الكبير** ناقلا ما قاله فيه البخاري وذكر له حديثا مما استنكر عليه(155). وقال فيه ابن حبان: "كان ممن يروى عن أنس بن مالك أشياء موضوعة ما حدث بها أنس قط منها رواية الثقات عنه ورواية الضعفاء جميعا لا يجوز الاحتجاج به بحال ولا ذكر حديثه إلا على جهة الاعتبار"(156). وذكر له ابن عدي في **الكامل** جملة من الأحاديث التي لم يتابع عليها ثم قال: "... وأبو عقال هذا عامة أحاديثه ما ذكرت وهذه الأحاديث بهذه الأسانيد غير محفوظة"(157). فوصف ابن أبي حاتم له بمنكر الحديث، كان نتيجة لما يرويه مما لا يتابع عليه.

فمن خلال هذه النماذج المدروسة يتجلى لنا أن الرواة الموصوفين بمنكر الحديث عند ابن أبي حاتم هم من الضعفاء الذين رووا عن الثقات أحاديث غير محفوظة ولا معروفة عند المحدثين، مما يدل دلالة بينة أن الأصل في هذه العبارة إذا أطلقت أنها تستعمل عنده للجرح والتضعيف، لكن ليس هناك ما يحدد درجة الجرح والتضعيف بها؟ فهل هي من الجرح والتضعيف الشديدين؟ أم هي من الجرح والتضعيف الخفيفين؟ أم تستعمل عنده لهذا وذاك؟ بحسب القرائن الواردة في سياق كلامه؟ هذا ما سنحاول معرفته في المطالب القادمة بحول الله. وكما ظهر لنا أن من منهج ابن أبي حاتم عدم بيان سبب النكارة غالبا في هؤلاء الرواة الموصوفين عنده بـ "منكر الحديث"، وإنما يكتفي بإصدار الحكم فقط، وهذا لا يعني أبدا أنه يجرح بشيء غير مفسّر بل هو عنده مفسّر وواضح وبيّن، ولكن لم يذكر بيانه وأسبابه.

154- انظر: البخاري، **التاريخ الكبير**، ج 8، ص 205، **والضعفاء الصغير**، ج 1، ص 122، والنسائي، **الضعفاء والمتروكين**، ص244، وأحمد بن عبد الله بن أحمد أبو نعيم الأصبهاني، **الضعفاء**، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1405هـ/ 1984م، ج 1، ص 159، ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكين**، ج 3، ص 177، والذهبي، **المغني في الضعفاء**، ج 2، ص 714، **والميزان**، ج 4، ص 313، وابن حجر، **اللسان**، ج 7، ص 421، وأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، 1406هـ/ 1986م، ص 575.

155- العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ج 4، ص 345.

156- ابن حبان، **المجروحين**، ج 3، ص 87.

157- ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج 7، ص 118.

المطلب الثاني: إطلاقات مقرونة بغيرها من الألفاظ:

قد قرن الإمام ابن أبي حاتم لفظ النكارة عنده بعدة عبارات ذات دلالات مختلفة، فأحيانا يقرنها بما يدل على شدة النكارة، وأحيانا يقرنها بما يدل على مطلق ضعف الراوي، وأحيانا يقرنها بما يدل على خفة النكارة، وتارة يقرنها بما يدل على سبب النكارة، وسندرس كل حالة على حدة:

أولًا: إطلاقات مقرونة بما يدل على شدة النكارة:

أحيانا يصف ابن أبي حاتم بعض الرواة بما يدل على شدة النكارة في حديثهم ويستعمل لذلك عبارات أخرى مركبة مع عبارة "منكر الحديث" تعطي دلالة بينة على مرتبة الرواي عند هذا الإمام، وفيما يلي ذكر هذه العبارات مع نماذج لكل عبارة:

وصفه الراوي بأنه منكر الحديث جدا:

أطلق ابن أبي حاتم هذه العبارة على اثني عشر راويا وهم:

1- جعفر بن أبي جعفر أبو الوفاء الكوفي الأشجعي: قال فيه: هو ضعيف، منكر الحديث جدا[158].

2- خالد بن محدوج الواسطى أبو روح: قال فيه: ليس بشئ، ضعيف الحديث، منكر الحديث جدا[159].

3- روح بن غطيف بن أعين الجزري: قال فيه: ليس بالقوي، منكر الحديث جدا[160].

4- سعيد بن سلام العطار أبو الحسن بصري الأعور: قال فيه: منكر الحديث جدا[161].

5- عمرو بن شمر الجعفي أبو عبد الله: قال فيه: منكر الحديث جدا، ضعيف الحديث، لا يشتغل به، تركوه[162].

6- عمران بن أبي الفضل: قال فيه: ضعيف الحديث، منكر الحديث جدا، روى عنه إسماعيل بن عياش حديثين باطلين موضوعين[163].

7- محمد بن عبيد الله بن أبي رافع: قال فيه: ضعيف الحديث، منكر الحديث جدا، ذاهب[164].

158- ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج 2، ص 490.

159- المصدر السابق، ج 3، ص 354.

160- المصدر السابق، ج 3، ص 495.

161- المصدر السابق، ج 4، ص 31.

162- المصدر السابق، ج 6، ص 240.

163- المصدر السابق، ج 6، ص 303.

164- المصدر السابق، ج 8، ص 2.

8- مبشر بن عبيد القرشي الشامي: قال فيه: منكر الحديث جدا، ضعيف الحديث[165].

9- يحيى بن عبيد الله القرشي التيمي المديني: قال فيه: ضعيف الحديث منكر الحديث جدا[166].

10- يوسف بن السفر أبو الفيض الشامي كاتب الأوزاعي: قال فيه: منكر الحديث جدا[167].

11- يوسف بن ميمون الصباغ، أبو خزيمة: قال فيه: ليس بالقوي، منكر الحديث جدا، ضعيف[168].

12- يزيد بن عبد الملك النوفلي: قال فيه: ضعيف الحديث، منكر الحديث جدا[169].

فهؤلاء اثنا عشر راويا وصفهم بـ: "منكر الحديث جدا" للدلالة على شدة النكارة في حديثهم.

ثانيًا: وصف الراوي بأنه منكر الحديث مع اقترانه بما يدل على ترك حديثه:

يصف أحيانا أبو حاتم بعض الرواة بأنه منكر الحديث ويقرن هذا الوصف بعبارات دالة على ترك حديثه، وهذه العبارات هي:

أ: متروك الحديث:

أطلق هذا الوصف على ثمانية رواة مقرونا بوصف "منكر الحديث" منهم: الحارث بن نبهان الجرمي، قال فيه ابن أبي حاتم: متروك الحديث، ضعيف الحديث، منكر الحديث[170]. الحكم بن يعلى بن عطاء الرعيني: هو متروك الحديث، منكر الحديث[171]. حرام بن عثمان الأنصاري السلمي: قال فيه ابن أبي حاتم: منكر الحديث، متروك الحديث[172]. العلاء بن زيد الثقفى أبو محمد: منكر الحديث، متروك الحديث، بابه باب أبي هدبة وزياد بن ميمون كان أحمد بن حنبل يتكلم فيه[173].

ب: شبيه بالمتروك:

أطلق هذا الوصف مقرونا بوصف منكر الحديث على راويين فقط هما: عيسى بن عبد الرحمن

165- المصدر السابق، ج 8، ص 343.

166- المصدر السابق، ج 9، ص 167.

167- المصدر السابق، ج 9، ص 223.

168- المصدر السابق، ج 9، ص 230.

169- المصدر السابق، ج 9، ص 278.

170- المصدر السابق، ج 3، ص 91.

171- المصدر السابق، ج 3، ص 130.

172- المصدر السابق، ج 3، ص 283.

173- المصدر السابق، ج 6، ص 356.

بن فروة الزرقي المدينى أبو عباد: قال فيه: منكر الحديث، ضعيف الحديث، شبيه بالمتروك، لا أعلم روى عن الزهري حديثا صحيحا[174]. محمد بن سالم قال: ضعيف الحديث، منكر الحديث، مثل عبيدة الضبي وأضعف، شبه المتروك[175].

ج: في حد الترك:

أطلق هذه العبارة مقرونة بعبارة منكر الحديث وعبارات أخرى على راوٍ واحد فقط هو: مسلمة بن علي الشامي الدمشقي أبو سعيد الخشني: قال عبد الرحمن: سئل أبي عن مسلمة بن علي فقال: ضعيف الحديث لا يشتغل به، قلت: هو متروك الحديث؟ قال: هو في حد الترك، منكر الحديث[176].

د: تُرِك حديثه، كان الناس لا يحدثون عنه:

أطلق هاتين العبارتين مقرونتين بوصف منكر الحديث على راوٍ واحد أيضًا هو: حجاج بن نصير الفساطيطي البصري أبو محمد: منكر الحديث، ضعيف الحديث، ترك حديثه، كان الناس لا يحدثون عنه[177].

هـ: لا يشتغل به:

أطلق هذه العبارة مقرونة بعبارة منكر الحديث وعبارات أخرى على أربعة رواة فقط، أحدهما: مسلمة بن علي المتقدم ذكره، وثانيهما: ثابت بن زهير أبو زهير البصري: قال فيه: هو منكر الحديث، ضعيف الحديث، لا يشتغل به[178]. والثالث هو: محمد بن أبي الزعيزعة روى عن عطاء ونافع وعمرو بن شعيب روى عنه محمد بن عيسى بن سميع، نا عبد الرحمن قال: سألت أبي عنه فقال لا يشتغل به، منكر الحديث[179]. والرابع: مسعدة بن اليسع بن قيس اليشكرى الباهلى: وقد تقدم ذكره قال فيه عنه أبوحاتم: هو ذاهب، منكر الحديث، لا يشتغل به، يكذب على جعفر ابن محمد عندي[180].

فهذه العبارة صريحة في اطّراح حديث الراوي وعدم الاشتغال به، واقترانها بعبارة "منكر الحديث" يدل على بلوغ النكارة حدا يترك معها حديث الراوي.

174- المصدر السابق، ج 6، ص 281.

175- المصدر السابق، ج 7، ص 272.

176- المصدر السابق، ج 8، ص 268.

177- المصدر السابق، ج 3، ص 167.

178- المصدر السابق، ج 2، ص 452.

179- المصدر السابق، ج 7، ص 261.

180- المصدر السابق، ج 8، ص 370.

ثالثًا: وصف الراوي بأنه منكر الحديث مع اقترانه بما يدل على ذهاب حديثه:

أطلق ابن أبي حاتم عبارة "منكر الحديث" مقرونة بما يدل على ذهاب حديث الراوي على خمسة رواة، وَهُم:

1- تمام بن نجيح الأسدي: منكر الحديث، ذاهب[181].

2- داود بن المحبر بن قحذم: غير ثقة، ذاهب الحديث، منكر الحديث[182].

3- عبد الله بن خراش بن حوشب الشيباني: قال فيه منكر الحديث، ذاهب الحديث، ضعيف الحديث[183].

4- عبد الله بن واقد أبو قتادة الحراني: قال فيه: تكلموا فيه، منكر الحديث، وذهب حديثه[184].

5- عقيل الجعدى: قال فيه: منكر الحديث، ذاهب ويشبه أن يكون أعرابيا إذا روى عن الحسن البصري قال دخلت على سلمان الفارسي فلا يحتاج أن يسأل عنه[185].

فاقتران عبارة "منكر الحديث" بعبارة ذاهب الحديث أو ذهب حديثه ونحوها دليل على شدة النكارة في حديثه، وهي من الضعف الشديد الذي لا يعتبر بصاحبها عند أبي حاتم وغيره[186].

رابعًا: وصف الراوي بأنه منكر الحديث مع اقترانه بما يدل على عدم كتابة حديثه:

أطلق ابن أبي حاتم عبارة "منكر الحديث" مقرونة بما يدل على عدم كتابة حديث الراوي على سبعة رواة وهم: جارود بن يزيد النيسابوري: قال فيه: هو منكر الحديث، لا يكتب حديثه، كذّاب[187]. زيد بن جبيرة الأنصاري أبو جبيرة: ضعيف الحديث، منكر الحديث جدا، متروك الحديث، لا يكتب حديثه[188]. سعيد بن ميسرة البكري أبو عمران: قال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول: هو منكر الحديث: ضعيف الحديث، يروى عن أنس المناكير بابة عائذ بن شريح وهو أصلح من أبي عاتكة. قلت يكتب حديثه؟

181- المصدر السابق، ج 2، ص 445.

182- المصدر السابق، ج 3، ص 424.

183- المصدر السابق، ج 5، ص 45.

184- المصدر السابق، ج 5، ص 191.

185- المصدر السابق، ج 6، ص 219.

186- ينظر: المصدر السابق، ج 2، ص 37، والسخاوي، **فتح المغيث**، ج 2، ص 121.

187- ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج 2، ص 525.

188- المصدر السابق، ج 3، ص 559.

قال: ليس يعجبني حديثه[189]. طلحة بن زيد الرقى: قال فيه: منكر الحديث ضعيف الحديث لا يكتب حديثه[190]. عبد الرزاق بن عمر الدمشقي أبو بكر الثقفي: قال فيه: هو ضعيف الحديث، منكر الحديث، لا يكتب حديثه[191]. عون بن عمارة البصري: أدركته ولم أكتب عنه، وكان منكر الحديث، ضعيف الحديث[192]. محمد بن عثيم قال: أبو مختار البحراني قال فيه: هو منكر الحديث، لا يكتب حديثه[193].

واقتران "منكر الحديث" بعبارة "لا يكتب حديثه" دالة على أن من وصف بها، في عداد المتروكين الذي لا يكتب حديثهم.

خامسًا: وصف الراوي بأنه منكر الحديث مع اقترانه بما يدل على غلبة المناكير على حديثه، ونفي أن يكون له حديث صحيح:

أطلق ابن أبي حاتم عبارة "منكر الحديث" مقرونة بما يدل على غلبة المناكير على حديث الراوي بحيث لا يوجد عنده حديث مستقيم، وله في ذلك عبارات متنوعة لفظا ومتقاربة معنى، أطلقها على تسعة رواة، وهذه العبارات هي:

أ: منكر الحديث ما أعلم له حديثا صحيحا، أولا أعرف له حديثا صحيحا: استعمل الأولى في راوٍ واحد هو: سليمان بن داود اليمامي، قال فيه: هو ضعيف الحديث، منكر الحديث، ما أعلم له حديثا صحيحا[194]. واستعمل الثانية في راوٍ آخر،هو: عباد بن عبد الصمد أبو معمر البصري: قال فيه: ضعيف الحديث جدا، منكر الحديث، لا أعرف له حديثا صحيحا[195]. ومثلها عبارة "لا أعلم روى عن فلان حديثا صحيحا، أو له أصل"، وقد وجدت له موضعين استعمل فيهما هاتين العبارتين، فالأولى في وصفه عيسى بن عبد الرحمن بن فروة الزرقي المديني أبا عباد، قال فيه: عبد الرحمن قال سئل أبي عنه فقال: منكر الحديث، ضعيف الحديث، شبيه بالمتروك، لا أعلم روى عن الزهري حديثا صحيحا[196]. وذكر

189- المصدر السابق، ج 4، ص 63.

190- المصدر السابق، ج 4، ص 479.

191- المصدر السابق، ج 6، ص 39.

192- المصدر السابق، ج 6، ص 388.

193- المصدر السابق، ج 8، ص 23.

194- المصدر السابق، ج 4، ص 110.

195- المصدر السابق، ج 6، ص 82.

196- المصدر السابق، ج 6، ص 281.

العبارة الثانية في حكمه على كثير بن سليم أبي سلمة المدائني، قال عبد الرحمن: سألت أبي عن كثير بن سليم فقال: ضعيف الحديث، منكر الحديث، لا يروى عن انس حديثا، له أصل من رواية غيره[197].

ب: منكر الحديث لا ترى له قائما، ولا أعلم له حديثا قائما. لا ترى في حديثه حديثا مستقيما، أطلقها على ثلاثة وهم كالآتي:

1- بشر بن رافع أبو الأسباط الحارثي، قال فيه: ضعيف الحديث، منكر الحديث، لا ترى له حديثا قائما[198].

2- إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت الأنصاري أبو مصعب، قال فيه: ضعيف الحديث، منكر الحديث، يحدث بالمناكير، لا أعلم له حديثا قائما، وأتعجب من أبي زرعة حيث أدخل حديثه عن ابن عبد الملك بن شيبة في فوائده، ولا يعجبني حديثه[199].

3- يحيى بن يزيد بن عبد الملك النوفلي، قال فيه: منكر الحديث، لا أدرى منه أو من أبيه، لا ترى في حديثه حديثا مستقيما[200].

ج: ليس له حديث يعتمد عليه. أطلق هذه العبارة على راوٍ واحد هو: عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب، قال منكر الحديث، مضطرب الحديث، ليس له حديث يعتمد عليه وما أقربه من ابن عقيل[201].

د: قليل الحديث وما حدث به فمنكر: استعمل هذه العبارة مقرونة بمنكر الحديث في جرح أحد الرواة، هو: الحسين بن عطاء بن يسار، قال فيه: شيخ منكر الحديث، وهو قليل الحديث، وما حدث به فمنكر[202]. فلا شك أن مثل هذه العبارات دالة على النكارة الشديدة في حديث الراوي، تجرحه جرحا شديدا يسقطه عن حد الاعتبار، إذ كيف يعتبر بمن ليس له حديث يعتمد عليه، أو ليس له حديث صحيح.

197- المصدر السابق، ج 7، ص 152.

198- المصدر السابق، ج 2، ص 357.

199- المصدر السابق، ج 2، ص 193.

200- المصدر السابق، ج 9، ص 198.

201- المصدر السابق، ج 6، ص 348.

202- المصدر السابق، ج 3، ص 61.

ثانيًا: إطلاقات مقرونة بما يدل على مطلق ضعف الراوي:

استعمل الإمام ابن أبي حاتم عبارة منكر الحديث مقرونة ببعض العبارات الدالة على مطلق الضعف والتليين ومن هذه العبارات: ضعيف، شيخ، ليس بالقوي، ليس بالمتين، على النحو الآتي:

1- اقتران منكر الحديث بوصف الضعف:

وصف ابن أبي حاتم عددًا من الرواة بمنكر الحديث مقرونة بعبارة "ضعيف الحديث" وقد بلغ عددهم 43 راويا، فمن هؤلاء: إبراهيم بن الفضل بن سلمان المخزومي المديني أبو إسحاق: قال فيه: ضعيف الحديث، منكر الحديث[203]. حميد بن عطاء الأعرج الكوفي، فقال: ضعيف الحديث، منكر الحديث[204]. حارثة بن أبي الرجال: قال فيه: حارثة بن محمد هو ابن أبي الرجال، منكر الحديث، ضعيف الحديث، مثل عبد الله بن سعيد المقبري[205]. العباس بن الفضل الأنصاري، قال فيه: منكر الحديث، ضعيف الحديث[206]. الهيثم بن جماز البكار: قال فيه: ضعيف الحديث، منكر الحديث، نا عبدالرحمن قال سئل أبو زرعة عن الهيثم بن جماز فقال: ضعيف[207]. ومن المعلوم أن من قيل فيه ضعيف، فإنه ممن يعتبر بحديثه، عند أبي حاتم كما بيّن ذلك ولده عبد الرحمن في مراتب الجرح والتعديل[208].

2- اقتران منكر الحديث بوصف "ليس بالقوي":

وصف ابن أبي حاتم عددًا من الرواة بمنكر الحديث مقرونة بعبارة "ليس بالقوي" وقد بلغ عددهم 13 راويا، فمن هؤلاء: الأحوص بن حكيم: قال فيه: ليس بقوي، منكر الحديث، وكان ابن عيينة يقدم الأحوص على ثور في الحديث فغلط ابن عيينة في تقديم الأحوص على ثور حيث قال: ثور صدوق، والأحوص منكر الحديث[209]. الحسن بن أبي جعفر الجفري البصري: قال فيه: ليس بقوي في الحديث كان شيخا صالحا، في بعض حديثه إنكار[210]. حبيب بن أبي الأشرس: قال فيه: حبيب بن حسان هو جد

203- المصدر السابق، ج 2، ص 122.

204- المصدر السابق، ج 3، ص 226.

205- المصدر السابق، ج 3، ص 255.

206- المصدر السابق، ج 6، ص 213.

207- المصدر السابق، ج 9، ص 81.

208- المصدر السابق، ج 2، ص 37.

209- المصدر السابق، ج 2، ص 328.

210- المصدر السابق، ج 3، ص 29.

صالح البغدادي وليس بالقوي منكر الحديث أحيانا[211]. علي بن يزيد الصدائي أبو الحسن صاحب الأكفان: قال فيه: ليس بقوي منكر الحديث عن الثقات[212]. الفضل بن عيسى الرقاشي: قال فيه: وهو منكر الحديث ليس بقوي[213]. وفي بعض الأحيان يقرن العبارات الثلاث مع بعض، أي منكر الحديث، ضعيف الحديث، ليس بالقوي. ومن أمثلة ذلك: أيوب بن سيار الزهري: قال فيه: ضعيف الحديث، منكر الحديث، ليس بالقوي[214]. داود بن عطاء أبو سليمان المديني: ليس بالقوي ضعيف الحديث، منكر الحديث. قلت يكتب حديثه؟ قال: من شاء كتب حديثه زحفا[215].

3- **اقتران منكر الحديث بوصف "شيخ"**:

وصف ابن أبي حاتم عددًا من الرواة بمنكر الحديث مقرونة بعبارة "ليس بالقوي" وقد بلغ عددهم ثمانية رواة، فمن هؤلاء: الفضل بن ميمون أبو سلمة: قال فيه: شيخ، منكر الحديث[216]. مختار بن نافع أبو اسحاق التمار: قال فيه: شيخ منكر الحديث[217]. عاصم بن مضرس نزيل الري: قال فيه: شيخ، كان يكون بالري، منكر الحديث[218]. ومن المقرر عند النقاد أن لفظة "شيخ" من مراتب الاعتبار[219]. وأحيانا يقرن هذين العبارتين أي "شيخ"، "منكر الحديث" بعبارات أخرى دالة على التضعيف كضعيف الحديث، وليس بالقوي. حازم بن عطاء أبو خلف الأعمى: قال فيه: شيخ، منكر الحديث، ليس بالقوي[220]. سعيد بن الفضل بن ثابت البصري: قال فيه: شيخ بصري وقع إلى الشام، سكن دمشق وهو مثل عبد الملك العائذي. قال ابن أبي حاتم سائلا أباه: قلت ما حاله؟ قال: ليس بالقوي، منكر الحديث[221]. عبد الله بن دينار الشامي الدمشقي: قال فيه: شيخ ليس بالقوي،

211- المصدر السابق، ج 3، ص 98.

212- المصدر السابق، ج 6، ص 209.

213- المصدر السابق، ج 7، ص 65.

214- المصدر السابق، ج 2، ص 248.

215- المصدر السابق، ج 3، ص 420.

216- المصدر السابق، ج 7، ص 67.

217- المصدر السابق، ج 8، ص 311.

218- المصدر السابق، ج 6، ص 351.

219- المصدر السابق، ج 2، ص 37، وينظر: السخاوي، **فتح المغيث**، ج 2، ص 114.

220- المصدر السابق، ج 3، ص 278.

221- المصدر السابق، ج 4، ص 55.

منكر الحديث[222]. عمار بن سيف الضبي: قال: كان شيخا صالحا، وكان ضعيف الحديث، منكر الحديث[223]. وقد سبق بيان أن ضعيف الحديث عندهم من رواة الاعتبار، وكذا من قيل فيه "ليس بالقوي" يعتبر بحديثه[224].

4- **اقتران منكر الحديث بوصف "ليس بالمتين":**

وصف ابن أبي حاتم أحد الرواة بمنكر الحديث مقرونة بعبارة "ليس بالمتين" وعبارات أخرى دالة على التليين وهو: عمران بن عبد العزيز الزهري: قال فيه: ليس هو عندي بالمتين، يتكلم فيه، ضعيف الحديث، منكر الحديث[225]. وهذه عبارة "ليس بالمتين" في نفس درجة ليس بالقوي، وضعيف فهي من مراتب الاعتبار[226].

ثالثًا: إطلاقات مقرونة بما يدل على خفة النكارة:

يطلق ابن أبي حاتم عبارة "منكر الحديث" مقرونة ببعض العبارات الدالة على خفة الضعف، وأن الراوي في عداد من يحتمل حديثه، ولم يصل إلى حد الضعف الشديد، الذي يترك من أجله، ومن هذه العبارات: يكتب حديثه، ليس بمتروك الحديث.

أ: إطلاق منكر الحديث مقرونًا بما يدل على كتابة حديث الراوي:

وجدت ابن أبي حاتم وصف تسعة عشر راويا بـ: "منكر الحديث"، وقرن ذلك بعبارات صريحة في كتابة حديث هؤلاء، وقد صرح بأن الكثير منهم لا يحتج به، فيتعين حمل المراد من الكتابة عنهم الاعتبار والاستشهاد بحديثهم، وسأذكر هؤلاء الرواة جميعا حتى أبين خطأ ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن مَن وُصف بمنكر الحديث فهو ممن لا يعتبر بحديثهم دائما، وهم:

1- إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي الأنصاري مولي بني الأشهل: قال فيه: شيخ، ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به، منكر الحديث، دون إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، وأحب إليَّ من إبراهيم بن الفضل[227].

222- المصدر السابق، ج 5، ص 47.

223- المصدر السابق، ج 6، ص 393.

224- المصدر السابق، ج 2، ص 37، وينظر: السخاوي، **فتح المغيث**، ج 2، ص 124.

225- المصدر السابق، ج 6، ص 301 -302.

226- ينظر: السخاوي، **فتح المغيث**، ج 2، ص 124.

227- المصدر السابق، ج 2، ض 84.

2- جرير بن أيوب البجلي الكوفي: منكر الحديث وهو ضعيف الحديث، وهو أوثق من أخيه يحيى، يكتب حديثه ولا يحتج به[228].

3- جميع بن ثوب الرحبي الشامي الحمصي: منكر الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به[229].

4- حفص بن عمر بن أبي العطاف مولى بني سهم المديني: منكر الحديث، يكتب حديثه على الضعف الشديد[230].

5- داود بن عطاء أبو سليمان المديني: قال عبد الرحمن قال سمعت أبي يقول: داود بن عطاء ليس بالقوي، ضعيف الحديث، منكر الحديث. قلت: يكتب حديثه؟ قال: من شاء كتب حديثه زحفا[231].

6- ربيع بن حبيب أخو عائذ بن حبيب: هو منكر الحديث. قلت: يكتب حديثه؟ قال: من شاء كتب هو ضعيف[232].

7- ربيعة بن عثمان بن ربيعة بن عبد الله بن الهدير التيمى: قال فيه: هو منكر الحديث يكتب حديثه[233].

8- زكرياء بن منظور بن ثعلبة بن أبي مالك أبو يحيى القرظي الانصاري: ليس بالقوي، ضعيف الحديث، منكر الحديث، يكتب حديثه[234].

9- سليمان بن عطاء القرشي الحراني: هو منكر الحديث، يكتب حديثه[235].

10- صباح بن سهل أبو سهل الواسطي: قال فيه: عبد الرحمن قال سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: هو منكر الحديث، وسمعت أبي يقول: يكتب حديثه[236].

228- المصدر السابق، ج 2، ص 503.

229- المصدر السابق، ج 2، ص 551.

230- المصدر السابق، ج 3، ص 177.

231- المصدر السابق، ج 3، ص 420 -421.

232- المصدر السابق، ج 3، ص 458.

233- المصدر السابق، ج 3، ص 477.

234- المصدر السابق، ج 3، ص 597.

235- المصدر السابق، ج 4، ص 133.

236- المصدر السابق، ج 4، ص 442.

11- عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي أبو شيبة: هو ضعيف الحديث، منكر الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به[237].

12- عبد العزيز بن عمران، وهو ابن أبي ثابت الزهري المديني أبو ثابت، قال: عبد الرحمن سألت أبي عن عبد العزيز بن عمران الذي يروى عنه يعقوب الزهري وغيره فقال: متروك الحديث ضعيف الحديث، منكر الحديث جدا. قلت يكتب حديثه؟ قال على الاعتبار[238].

13- عبد الله بن جعفر بن نجيح المدينى مولى بني سعد والد علي بن المديني: قال فيه: منكر الحديث جدا، ضعيف الحديث، يحدث عن الثقات بالمناكير، يكتب حديثه ولا يحتج به[239].

14- عبد الحكيم بن منصور الواسطي أبو سفيان الخزاعي: قال فيه: عبد الرحمن سمعت أبي يقول هو منكر الحديث، ضعيف الحديث، قلت: يكتب حديثه؟ قال زحفا[240].

15- عبد الخالق بن زيد بن واقد الدمشقي: قال فيه: قال عبد الرحمن سألت أبي عنه فقال: ليس بقوي، منكر الحديث قلت: يكتب حديثه؟ قال زحفا[241].

16- محمد بن ثابت بن أسلم البناني: يكتب حديثه ولا يحتج به، منكر الحديث[242].

17- مسلم بن خالد الزنجي: قال فيه: ليس بذاك القوي منكر الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، تعرف وتنكر[243].

فهؤلاء سبعة عشر راويا وصفهم ابن أبي حاتم بمنكر الحديث ومع ذلك صرح بكتابة حديثهم، والكتابة هنا المراد بها الاعتبار الاستشهاد وذلك لعدة قرائن:

أولًا: اقتران وصف هؤلاء بعبارات دالة على التليين كضعيف الحديث، وتعرف وتنكر، وليس بقوي. وهؤلاء لا ريب في كتابة حديثهم للاعتبار به.

ثانيًا: تصريحه بأن هؤلاء يكتب حديثهم ولا يحتج بهم، وهذا وصف الضعفاء الذين يعتبر بهم، بل

237- المصدر السابق، ج 5، ص 213.

238- المصدر السابق، ج 5، ص 390.

239- المصدر السابق، ج 5، ص 22.

240- المصدر السابق، ج 6، ص 35 -36.

241- المصدر السابق، ج 6، ص 37.

242- المصدر السابق، ج 7، ص 217.

243- المصدر السابق، ج 8، ص 183.

وتصريحه بكتابة حديث بعضهم على الضعف الشديد الذي فيهم.

ثالثًا: تصريحه في رواة آخرين ـ وقد سبقوا ـ وصفهم بمنكر الحديث وصرح بعدم كتابة حديثهم، لشدة النكارة فيما رووا.

رابعًا: تصريحه في رواة آخرين وصفهم بمنكر الحديث بأنهم غير متروكين وسيأتي ذكرهم.

وهذا الذي ذهب إليه ابن أبي حاتم من كتابة حديث بعض من وصف بـ: "منكر الحديث" ذهب إليه أيضًا عصريه وصاحبه أبو زرعة، فقد قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سألت أبا زرعة عن سلامة بن روح قال: أيلي ضعيف، منكر الحديث. قلت يكتب حديثه قال نعم، يكتب على الاعتبار، روى حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم: أكثر أهل الجنة البله وحديث أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم: كم من ضعيف متضعف لو أقسم على الله لأبره[244].

ب: وصف الراوي بكونه منكر الحديث مع التصريح بعدم ترك حديثه:

وجملة من أطلق عليهم هذا الوصف ثلاثة رواة هم:

1- إبراهيم بن مهاجر بن مسمار المديني: قال فيه: هو منكر الحديث وليس بالمتروك[245].

2- محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي: قال فيه: قال عبد الرحمن سألت أبي عن ابن زبالة، فقال واهي الحديث، ضعيف الحديث، ذاهب الحديث، منكر الحديث، عنده مناكير، وليس بمتروك الحديث[246].

3- مروان بن سالم الغفاري: قال عبد الرحمن قال سألت أبي عن مروان بن سالم فقال: منكر الحديث جدا، ضعيف الحديث، ليس له حديث قائم، قلت يترك حديثه؟ قال: لا، بل يكتب حديثه[247].

فهذه النصوص صريحة في أن بعض من يوصف بمنكر الحديث لا يصل إلى حد أن يترك حديثه، بل يكتب حديثه ويعتبر به.

وخلاصة ما تقدم أن الإمام ابن أبي حاتم له إطلاقات متنوعة لعبارة "منكر الحديث" فهو يطلقها أحيانا للدلالة على مجرد ضعف الراوي ونكارة حديثه، وأحيانا يقرنها بما يبين درجة الضعف والنكارة، فهي عنده على أربع حالات:

244- المصدر السابق، ج 4، ص 301 -302.

245- المصدر السابق، ج 2، ص 133.

246- المصدر السابق، ج 7، ص 227.

247- المصدر السابق، ج 8، ص 274 -275.

1- نكارة شديدة جدا، ويستعمل لها عبارات خاصة مثل: منكر الحديث جدا، أو يقرنها بذاهب الحديث، أو ترك حديثه، أو متروك الحديث، أو لا أجد له حديثا صحيحا، أو ليس له حديث يعتمد عليه، ونحوها فمثل هؤلاء لا يعتبر بحديثهم.

2- نكارة متوسطة: ويقرنها بعبارات التليين والتضعيف العام مثل ضعيف الحديث، أو ليس بقوي، أو ليس بالمتين، أو شيخ، فهؤلاء حديثهم في دائرة الضعف العام المحتمل، وهم ممن يعتبر بحديثهم.

3- نكارة شديدة لم تصل إلى حد الترك: ويقرنها بعبارات دالة عليها مثل: منكر الحديث يكتب حديثه، أو ليس بمتروك، فهؤلاء لا ريب في الاعتبار بحديثهم.

4- نكارة عامة: لم يبين درجتها ولا حكم على صاحبها وهذا فيما يقتصر على وصف الراوي بمنكر الحديث، دون أي عبارات أخرى مبينة لدرجتها، فالأصل في هؤلاء الرواة الضعف، وتتحدد درجتهم بالنظر في أقوال غيره من الأئمة لمعرفة حقيقة حالهم من حيث الضبط والحفظ.

فهذه الإطلاقات المتعددة تجعل الباحث حذرا في التعامل مع كل لفظة، مراعيا القرائن والسياق، ليحمل كل عبارة المحمل الصحيح دون إفراط ولا تفريط.

الخاتمة:

من خلال ما سبق من دراسة وتحليل ومقارنة في هذا البحث يمكن أن نسجل جملة من النتائج:

1- اتساع دلالة عبارة "منكر الحديث" عند كثير من الأئمة النقاد وخاصة الإمام ابن أبي حاتم الرزاي فهي تشمل جميع مراتب الرواة الضعفاء.

2- أثر القرائن الواردة في كلام النقاد ومنهم الإمام ابن أبي حاتم في تحديد مرتبة من وصف بمنكر الحديث بدقة، ومن ثَم فلا بد من مراعاتها واعتبارها.

3- اضطراب الحفاظ المتأخرين في تحديد معنى "منكر الحديث" والسبب في ذلك هو عدم الاعتماد على الاستقراء الشامل لموراد المصطلح وإطلاقاته عند النقاد، والاعتماد على أمثلة محدودة لها خصوصيتها.

4- ضرورة الاستقراء الشامل لعبارات الجرح والتعديل لمعرفة معناه ودلالتها عند كل إمام، فبعض العبارات لها استعمالات خاصة، وبعضها مشترك، والاستقراء الشامل هو الذي يحدد هذا من ذاك.

5- الأصل فيمن قيل فيه منكر الحديث ـ عند غير البخاري ـ فهو ضعيف ومجروح، وقد يكون حديثه صالحا للكتابة والاعتبار بحسب درجة النكارة في حديثه.

6- كشف البحث عن عدم دقة ما ذكره المتأخرون من جعلهم عبارة منكر الحديث ضمن من يعتبر به مطلقا، والصواب أنها مترددة بين الاعتبار والترك، ومن ثم لا ينبغي أن نحاكم استعمالات النقاد لما قرره المتأخرون في كتب المصطلح والجرح والتعديل.

7- كشف البحث أيضًا عن عدم دقة ما ذكره بعض المعاصرين من عدم الاعتبار بمن قيل فيه منكر الحديث مطلقا، والصواب التفصيل السابق، وسبب الوهم هو التفريق بين راوي المنكرات والرواية المنكرة في نفسها، فالرواية المنكرة لا يعتبر بها بحال، والراوي منكر الحديث يعتبر به أحيانا بما لم يستنكر من حديثه.

8- اتفاق النقاد المتقدمين على رد من غلبت المناكير على رواياته،واتفاقهم على أن قلتها وندرتها في بعض أحاديث الثقاث لا تؤثر فيهم.

9- أبان البحث عن دقة منهج الإمام ابن أبي حاتم في كلامه على الرواة،واعتداله إذ يعتبر بكثير من الرواة الضعفاء عنده.

كما نسجل بعض التوصيات المقترحات، منها:

1- أهمية الاستمرار في دراسة مصطلحات علوم الحديث وعبارات الجرح والتعديل اعتمادا على الاستقراء الشامل عند كل إمام على حدة فهناك الكثير من العبارات التي تحتاج إلى تحرير وتحقيق.

2- نقترح تتبع مصطلح "منكر الحديث" عن عند أئمة آخرين كأبي زرعة وأحمد وابن معين وابن المديني وغيرهم لمعرفة معنى هذا المصطلح عند الأئمة بشكل أعمق وأدق.

3- كما نقترح دراسة الفرق بين مصطلح "منكر الحديث"والمصطلحات ذات الصلة كيروي المناكير، وفي حديثه مناكير، وله مناكير ونحوها لمعرفة هل هو تنوع عبارة أم اختلاف مصطلح ودلالة.

4- ضرورة الاهتمام بكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، وتتبع ما ورد فيه عن الأئمة النقاد واستخلاص مناهجهم في الجرح والتعديل ودلالات ألفاظهم النقدية.

5- ضرورة تمحيص ما ينقل في كتب المصطلح من قواعد وتعريفات على ضوء الاستعمالات التطبيقية للأئمة النقاد.

Rāzī in his book "al-Jarḥ wa al-Ta'dīl"

The paper studies the term *munkar al-ḥadīth* which is one of the important terms related to *al-jarḥ wa al-ta'dīl* (endorsing or discarding narrators). The importance of this term lies in the frequent use of it by *ḥadīth* critics and its impact on determining the status of *ḥadīth* narrators. However, we find that *ḥadīth* scholars do not agree on the definition of this term and their opinions regarding its value in assessment of reports differ from one another.

This paper attempts to describe the exact meaning of this term through an analytical study of the *ḥadīth* critic, al-Imām Ibn Abī Ḥātim al-Rāzī's use of this term in isolation or together with other terms.

We find that this term has been used by him to identify the narrators who commit many mistakes in their narrations intentionally or due to weak memory or carelessness. Accordingly, the term refers to weak transmitters, regardless of their levels of accuracy; it includes narrators who are weak and hence abandoned *(matrūk),* in addition to those whose narrations are worthy of consideration *(ṣaḥīḥ al-i'tibār).*

The exact level of the narrator can only be determined by examining the context of the words used by the critic and the evaluating statements of other Imāms related to the same narrator. This result differs from the view of some of the later and contemporary *ḥadīth* scholars who assign a certain definition to this term and determine a fixed category to narrators who were labeled by it.

****